جامعة أبوظبي
Abu Dhabi University

كلية القانون – برنامج ماجستير القانون العام

بحث مقدم لاستكمال متطلبات ماجستير القانون

# الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الإماراتي
# ( دراسة تحليلية )

**The economic effects of foreign investments in the United Arab Emirates – Analytical study-**


إعداد الطالب: خالد عيسى العبدولي

الرقم الجامعي: ١٠٧٩٠٥٠

تحت إشراف: الدكتورة / رنا غنيم


العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١

## إقرار الباحث

أقر أنا الموقع أدناه الطالب/ خالد عيسى العبدولي المقيد ببرنامج الماجستير في القانون العام أن هذا البحث المقدم مني للحصول على درجة الماجستير في القانون العام، هو من نتاج عملي وجهدي العلمي الخالص، وأنه لم يسبق لي التقدم به لأي جهة علمية أو إدارية أو غيرها داخل الدولة أو خارجها للحصول على أي درجة علمية أخرى أو لأي سبب من الأسباب، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة للدرجة العلمية. كما أقر بقبول قيام الجامعة في حال إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم بطباعة الرسالة ونشرها بالكيفية التي تراها محققة لأغراضها وأهدافها، دون أن يكون لي حق العدول عن هذه الإقرار بعد إجازة الرسالة.

اسم الطالب: خالد عيسى العبدولي

الرقم الجامعي: ١٠٧٩٠٥٠

التوقيع:

# قرار إجازة الرسالة

## إجازة أطروحة الماجستير

**عنوان الرسالة: ( الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية – دراسة تحليلية علي الاقتصاد الاماراتى ).**

**نوقشت هذه الرسالة وتم إجازتها من قبل أعضاء لجنة المناقشة المشار إليهم أدناه بتاريخ:**

**2021/11/23م**

**الدكتورة / سناء رواقه رئيس لجنة المناقشة.**

**كلية القانون- قسم القانون العام - جامعة أبو ظبي.**

**التاريخ: 2021/11/27**

**التوقيع:** RAWAQA Sana

**الدكتورة/ رنا غنيم مشرفا وعضوا .**

**كلية- قسم القانون العام - جامعة أبو ظبي.**

**التاريخ: 2021/11/27**

**التوقيع:** Rana Ghonim

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[التوبة: 105]

# إهداء

**إلى القدوة.. والدي.. بارك الله في عمره**

**إلى المثل الأعلى والدتي الغالية التي ما عهدتها إلا رافعة أكف الضراعة طالبة لي العون والتوفيق.**

**إلي قرة عيني وسندي وعوني ورفيقة دربي**

**إلى إخواني وأخواتي، وزملائي في العمل**

**إلى أرواح شهداء الوطن الأبرار**

**إلى كل من وقف بجواري**

**إلى كل هؤلاء أهدى ثمرة جهدي وأتمنى أن أكون قد وفقت..**

**الباحث**

**الشكر والتقدير**

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة..

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ... وأخص بالتقدير والشكر

**الأستاذة الدكتورة / رنا غنيم**

والشكر موصول لكل من تعلمت منه ولو حرفاً بجامعة ( أبو ظبي ) .

**الباحث**

## الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية ماهية الاستثمار الأجنبي ونشأته التاريخية وتطوره، ودوافع توجه الدول تجاه الاستثمار الأجنبي

والتعرف على آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الإماراتي وتاثيره على حجم وكفاءات الاستثمارات الأجنبية.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لما له من قدرة على وصف أبعاد البحث من وصف الاستثمار الأجنبي وعرض أنواعه ومفهوم المناخ الملائم لتحقيق المزيد من الاستثمار الأجنبي.

مع الاعتماد على الأسلوب النظري لموضوع الدراسة بالرجوع للدراسات والمراجع المتوفرة وتقارير ودوريات متعلقة بالاستثمار الأجنبي وأثره الاقتصادي، والمنهج التحليلي لقدرته على تحليل النظم القانونية التي تحيط بموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها :

أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة هامة لتحقيق الأهداف التنموية التي تعجز عنها الموارد المحلية، وأن دولة الإمارات تقدم مجموعة من الوسائل التحفيزية والجاذبة للاستثمار الأجنبي، يساعد مناخها الاستثماري الجيد على تدفق الاستثمار، والتي من أهمها :

التشريعات القانونية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية، حيث تُعَد الاستثمارات الأجنبية إحدى أهم سياسات دولة الإمارات لتنويع الاقتصاد، وتعزيز التنافس الاقتصادي، ونقل التقنية، وأن يتوفر لدى دولة الإمارات مجموعة كبيرة من المقومات التي تخلق مناخ استثمار أجنبي ملائم يعمل على تعزيزه وجذبه.

كما أوصينا بضرورة أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بصياغة استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي من حيث النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية لتدفق الاستثمار الأجنبي، مع مراعاة أن تتصف سياسات الدولة نحو جذب الاستثمار الأجنبي بشكل مَرِن طبقاً للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

## Summary

The study aimed to identify the nature of foreign investment, its historical origin and development, the motives of countries' orientation towards foreign investment, and to identify the effects of foreign investment on the UAE economy and its impact on the volume and competencies of foreign investments.

The descriptive approach has been relied upon because of its ability to describe the dimensions of the research from describing foreign investment and presenting its types and the concept of the appropriate climate to achieve more foreign investment, with reliance on the theoretical method of the subject of the study by referring to the available studies and references, reports and periodicals related to foreign investment and its economic impact, and the analytical approach For his ability to analyze the legal systems that surround the subject of study.

The study reached a set of results, the most important of which is that the policy of opening the door to foreign investments is not a goal in itself, but rather an important means to achieve development goals that local resources are unable to achieve, and that the UAE offers a set of incentive and attractive means for foreign investment, whose good investment climate helps the flow of foreign investment. Investment, the most important of which is the legal legislation necessary to stimulate foreign investments, as foreign investments are one of the most important policies of the UAE to diversify the economy, enhance economic competition, and transfer technology, and that the UAE has a wide range of ingredients that create an appropriate foreign investment climate that works to strengthen and attract it .

We also recommended that the United Arab Emirates formulate a strategy for the development of foreign investment in terms of type, size and priority sectors for the flow of foreign investment, bearing in mind that the country's policies are characterized by attracting foreign investment in a flexible manner in accordance with the available economic and technical conditions.

# قائمة المحتويات


| م | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | إقرار الباحث | أ |
| ٢. | اجازة اطروحة الماجستير | ب |
| ٣. | آية قرآنية | ج |
| ٤. | الإهداء | د |
| ٥. | شكر وتقدير | هـ |
| ٦. | الملخص باللغة العربية | و |
| ٧. | الملخص باللغة الانجليزية | ز |
| ٨. | قائمة المحتويات | ح |
| ٩. | مقدمة | ١ |
| ١٠. | أهمية الدراسة | ٤ |
| ١١. | مشكلة الدراسة | ٥ |
| ١٢. | تساؤلات الدراسة | ٦ |
| ١٣. | الهدف من الدراسة | ٦ |
| ١٤. | منهجية الدراسة | ٧ |
| ١٥. | الدراسات السابقة | ٧ |
| ١٦. | خطة البحث | ١٠ |
| ١٧. | مبحث تمهيدي: ماهية الاستثمار الأجنبي | ١٢ |
| ١٨. | المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي | ١٤ |
| ١٩. | المطلب الثاني: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي | ٢١ |
| ٢٠. | الفصل الأول: الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي | ٢٨ |
| ٢١. | المبحث الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي | ٣٠ |
| ٢٢. | المطلب الأول: صور الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي | ٣١ |
| ٢٣. | المطلب الثاني: الأهمية الدولية للاستثمار الأجنبي على حجم الاقتصاد الدولي | ٣٩ |
| ٢٤. | المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي | ٤٤ |
| ٢٥. | المطلب الأول: الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية | ٤٥ |
| ٢٦. | المطلب الثاني: تسهيلات تيسير الأعمال والمحددات الاقتصادية | ٥٠ |
| ٢٧. | المبحث الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول | ٥٣ |
| ٢٨. | المطلب الأول: الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي | ٥٤ |
| ٢٩. | المطلب الثاني: الأثر على التشغيل والتضخم والتقدم التكنولوجي | ٥٨ |
| ٣٠. | الفصل الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الإماراتي | ٦٢ |
| ٣١. | المبحث الأول: خصائص ومراحل تطور الاقتصاد الإماراتي | ٦٣ |
| ٣٢. | المطلب الأول: سمات الاقتصاد الإماراتي | ٦٤ |
| ٣٣. | المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي | ٦٩ |
| ٣٤. | المبحث الثاني: استراتيجيات الاستثمار الأجنبي في الإمارات | ٧٤ |
| ٣٥. | المطلب الأول: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات | ٧٥ |
| ٣٦. | المطلب الثاني: دور التشريعات القانونية في تحفيز الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات | ٨٠ |
| ٣٧. | المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد الإماراتي | ٨٨ |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٨. | المطلب الأول: الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي | **٨٩** |
| ٣٩. | المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي على الاستثمارات المحلية | **٩٥** |
| ٤٠. | الخاتمة | **١٠١** |
| ٤١. | اولا: النتائج | **١٠٢** |
| ٤٢. | ثانيا: التوصيات | **١٠٣** |
| ٤٣. | قائمة المراجع: | **١٠٥** |

**مقدمة:**

مما لا شك فيهأن معظم الدول النامية تعاني من الكثير من المشكلات التي تؤثر بشكل كبير على الخطط الاقتصادية والتنموية فيها.

ومن المعروف أن خطط التنمية في تلك الدول تهدف بشـــكل أكبر لرفع معدل النمو الاقتصادي والعمل على رفع مستويات الرفاهية الاقتصادية بها مما يعود على المجتمع من تحقيق عائد مادي يستفيد منه، ولعل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدلات الاســـتثمار الداخلي والخارجي، وبشـــقيه المحلي والدولي، وهو ما يلزم بضرورة توفير كافة البرامج الملائمة لعملية التمويل.

وتتمثل مشكلة تنمية اقتصاديات هذه الدول أنها تعاني من عدم توفير التمويل المناسب لعملية الاســتيراد للســلع الهامة والرأســمالية الوســيطة، وذلك نتيجة انعدام أو ضــعف استقرار حصيلة صادرات تلك الدول.

وتتســم البيئة العالمية والدولية الحالية باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد ســـواء؛ وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه عملية الاســـتثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لتحفيز إقامة المشـــاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات مع المســاهمة في رفع مســتويات الدخل ، وإنعاش الاقتصـــاد ، وخلق المزيد من فرص العمل ، وتعزيز قواعد الإنتاج، والعمل على تحســين الخبرات والمهارات الإدارية ، وتحقيق ميزة تنافســية في المجالات الاقتصادية والتي يعد أهمها الاستيراد والتصدير.

اشتد التنافس الكثيف بين الدول على عملية جذب الاستثمارات بين الدول وخاصة تلك الدول التي تعاني من تفاقم لعدد من الأزمات خاصة المتعلقة برأس المال التمويلي؛ لذا عمدت الدول على إزالة كافة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تعمل على تسهيل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، بالإضافة إلى وضع التشريعات والنظم القانونية المختلفة لتخفيف العبء على المستثمرين.[١]

من هنا قامت الدول بالتوجه نحو البحث عن المصادر البديلة لتمويل التنمية الاقتصادية؛ حيث تقوم عملية تمويل التنمية الاقتصادية على عنصرين أو استراتيجيتين أساسيتين يتمثلان في :

الاقتراض الخارجي الذي لجأت إليه معظم الدول في تمويل كافة برامجها التنموية، إلا أن تلك الاستراتيجية أثبتت عدم فاعليتها من خلال عجزها بمرور الوقت عن سداد تلك المديونيات مما يزيد من الأعباء الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي.[٢]

بالإضافة إلى التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية التي أثبتت فاعليتها، برغم ما أثير حولها من جدل وانتقاد لما لها من منافع ومضار، هذا ويشترط في تلك الاستراتيجية وتفعليها وجود عوامل ومناخ يساهم في العملية الاستثمارية ليساعد هذه الدول على الاستفادة من هذا النوع من الاستثمارات.

---

**[١] علي نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص١٥.**

**[٢] الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٢١.**

وقد اتســـم نمط تلك التدفقات المالية نحو البلدان المســـتثمر فيها بتزايد رؤوس الأموال الخاصـــة وذلك خلال تســـعينيات القرن العشـــرين؛ فتحولت تلك التدفقات من قروض تجارية إلى استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر.

هذا وكانت دولة الإمارات من الدول التي اهتمت بعنصـــر الاســـتثمار الأجنبي وبذلت فيه الكثير من الجهود الحثيثة بغرض جذب الاســتثمار الأجنبي المباشــر، ومنح حوافز للمستثمرين الأجانب باعتبار أن استيراد رأس المال وسيلة هامة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي بهدف التطوير الاقتصادي عموماً وفي تمويل المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها أنها تناقش موضوعاً من الموضوعات الهامة التي تتعلق بالعنصر الأكثر أهمية في بناء الدول وهو العنصر الاقتصادي، وزيادة تدفق رؤوس الأموال وجذب الاستثمار والذي يترك الكثير من التغيرات الإيجابية على كافة المستويات الاجتماعية منها والسياسية، وكذلك بحث الدور الذي يلعبه هذا الاستثمار في تنمية اقتصاد دولة الإمارات، والتي تمكنت من توجيه وتنظيم وتذليل كافة الصعوبات التي تشجع الاستثمار الأجنبي وتدعمه ليسير بطريقة متزنة وبصورة جيدة.

فالاستثمار يشكل ضرورة كبيرة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بها كإدخال التقنيات الحديثة وفتح فرص عمل أمام مواطني الدولة، ورفع مستوى المهارة والإدارة ، ونقل المعرفة وسبلها والتي أصبحت ضرورية بشكل كبير في ضوء نقص وغياب مصادر التمويل الأخرى ، وبعد أن أصبح الاستثمار الأجنبي من الأسس التي وضعتها دولة الإمارات ضمن استراتيجيتها المالية بتخفيف الاعتماد الاقتصادي على البترول وتعزيز مصادر جديدة.

**مشكلة الدراسة:**

تنبع مشكلة البحث الرئيسية من :

واقع أهمية الاقتصـاد في الدول ، ودوره في تحقيق التنمية والرفاهية ، وتوفير فرص العمل ، وما ينبثق عنها من تغييرات كبيرة على المستوى الوطني، وكذلك من السعي الكبير لدول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي إليها.

إضـافة إلى ذلك البحث المسـتمر من قِبل الباحثين في مجال الاسـتثمار الأجنبي المباشـر إلا أنها لم تتفق على تحديد نتيجة واحدة سـواءً في الدول المسـتثمرة ، أو الدول المضـيفة لها، حيث إنه وبالرغم من العلاقة الوطيدة بين الاســـتثمار الأجنبي والنمو الاقتصـــادي والاهتمام الحكومي به إلا أنه يرتبط بعدة محددات تشكل بأكملها المناخ الاستثماري الملائم لتحقيق الجانب الإيجابي من الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في دولة الإمارات، لذا جاءت هذه الدراسة من واقع الاقتصاد الإماراتي واستراتيجيات الدولة في تحقيق نمو اقتصـــادي يكون المحرك الأكبر فيه الاســـتثمار الأجنبي، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة،والتي من الممكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

_ ما هي الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الإماراتي؟

## تساؤلات الدراسة:

من خلال إشكالية البحث، وسؤالها الرئيسي تتفرع التساؤلات التالية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي ونشأته وتطوره؟
- التعرف على دوافع التوجهنحو الاستثمار الأجنبي ومحدداته؟
- ما هي طرق جذب الاستثمار الأجنبي؟
- التعرف على آثار الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد؟
- التعرف علىواقع الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الإماراتي وهل هناك أي تأثير للاستثمار الأجنبي على حجم وكفاءة الاستثمارات المحلية؟

## أهداف الدراسة:

من خلال ما تم عرضه يتضح أن الدراسة تعني بتحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- التعرف على ماهية الاســـتثمار ومحدداته والدوافع التي تدفع الدول للتوجه نحو زيادة الاستثمار الأجنبي.
- التعرف على مضمون مفهوم المناخ الملائم ، وكافة السياسات الواجب اتباعها من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي لجذب هذه الاستثمارات.
- التعرف على الأدوار الحيوية التي تساهم بها الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد.
- التعرف على الأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي على اقتصاديات الدول.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

## منهج الدراسة:

للوصـول لإجابة على إشكالية البحث والسؤال الرئيس والتسـاؤلات الفرعية الناتجة عنه، وللإجابة على فرضيات البحث فقد تم الاعتماد على :

المنهج الوصـــفي ، لما له من قدرة على وصـــف أبعاد البحث من وصـــف الاســـتثمار الأجنبي وعرض أنواعه ومفهوم المناخ الملائم لتحقيق المزيد من الاستثمار الأجنبي.

مع الاعتماد على الأسلوب النظري لموضوع الدراسة بالرجوع للدراسات والمراجع المتوفرة وتقارير ودوريات متعلقة بالاستثمار الأجنبي وأثره الاقتصادي .

والمنهج التحليلي لقدرته على تحليل النظم القانونية التي تحيط بموضوع الدراسة.

## الدراسات السابقة:

- **دراســـة حازم بدر الخطيب (٢٠٠٥) بعنوان "أهمية الاســـتثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية ، وانعكاساتها ، ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الأردن".**

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث : طبيعته ، واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه وحجم الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في الأردن بما فيه رؤوس الأموال المسـتثمرة في المؤسـسـات الأردنية الفردية وغير الفردية ، وتحليل المتغيرات الاقتصـادية المؤثرة على الاســـتثمـار الأجنبي ، مع التطرق إلى الجهود المبـذولـة في المملكـة الأردنيـة لجـذب الاستثمارات الأجنبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً في البلدان المضيفة من أشكال الاستثمارات الاجنبة الأخرى ، لأنه يتضمن امتلاك الأجانب لمصانع وموجودات من الصعوبة تحريكها ومن الصعوبة إيجاد مشتري لهذه الموجودات على المدى القصير، مما ينجم عنه تدفقات مالية أقل تقلباً من التدفقات المصاحبة للاستثمار في المحافظ المالية الأجنبية ، وذلك عندما تسود حالات من عدم الاستقرار، ويترتب على ذلك أن تدفق الاستثمار المباشر للبلدان المضيفة يقلل من احتمال تعرضها للأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. وأن رؤوس الأموال المستثمَرة في الأردن نحو التجارة والصناعة يعود ٥٤٪ منها لأطراف عربية، و٤٦٪ تعود لأطراف أجنبية.

- **دراسة سعيدي يحيى (٢٠٠٧) بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر".**

هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، والبحث في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً ومحلياً من حيث المصادر والحجم والهيكل، مع إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استعراض أبرز السنوات التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثيرٌ مباشرٌ على الاستقرار الوطني، مع إلقاء الضوء على أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، والتعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة ، ومحاولة إيجاد حلول لها، واعتمد الباحث _ للوصول لأهداف البحث _ على المنهج الوصفي التحليلي ، وتقسيم البحث لجزأين : نظري ، وتطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ( _ دولياً ومحلياً من حيث المصادر والحجم والهيكل_ ) قد تغيرت مع مرور الزمنى خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي ، وزيادة التوجه نحو اقتصاد السوق مما زاد من أهمية الدول النامية كوجهة مفضلة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة لظهور بعض تلك الدول كمصدر جديد لتلك الاستثمارات، وفيما يخص الآفاق المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي تم التوصل إلى أن كل التوقعات تشير إلى تعاظم حجم التدفقات لهذا النوع من الاستثمار على المدى القصير والمتوسط.

- **دراسة وهيبة خلوفي (٢٠١٥) بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية".**

هدفت تلك الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر في الدول النامية، حول ضرورة تفعيل دور المنافسة حول الاستثمارات الأجنبية، وينتمي هذا النقاش ضمن اتجاه جديد بدأ بأخذ مكانة في الدول النامية الذي يرتكز في تبين سياسات الإصلاحالاقتصادي الرامي إلى معالجة الاختلالات التي افرزتها السياسة المالية والنقدية، وإبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، ومدى الاستفادة منها.

**خطة الدراسة:**

**مبحث تمهيدي: ماهية الاستثمار الأجنبي.**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي.

**الفصل الأول: الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي.**

**المبحث الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي.**

المطلب الأول: صور الاستثمارالأجنبيعلىالمستوىالدولي.

المطلب الثاني: الأهمية الدوليةللاستثمارالأجنبيعلىحجم الاقتصاد الدولي.

**المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي.**

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: تسهيلات تيسير الأعمال والمحددات الاقتصادية.

**المبحث الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول.**

المطلب الأول: الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي.

المطلب الثاني: الأثر على التشغيل والتضخم والتقدم التكنولوجي.

**الفصل الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الإماراتي.**

**المبحث الأول: خصائص ومراحل تطور الاقتصاد الإماراتي.**

المطلب الأول: سمات الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي.

**المبحث الثاني: استراتيجيات الاستثمار الأجنبي في الإمارات.**

المطلب الأول: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات.

المطلب الثاني: دورالتشريعات القانونية في تحفيز الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات.

**المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد الإماراتي.**

المطلب الأول: الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للاقتصاد الأجنبي على الاستثمارات المحلية.

**الخاتمة والنتائج والتوصيات.**

## مبحث تمهيدي

## ماهية الاستثمار الأجنبي

## مبحث تمهيدي

## ماهية الاستثمار الأجنبي

الاســـتثمار الأجنبي يعد أداة دافعة ومحركة للاقتصـــاد في الدول النامية والمتقدمة على السـواء، حيث تُعتبر زيادة الاسـتثمار ورفع كفاءته إحدى أسـس تحقيق المعدلات المرتفعة في النمو الاقتصـــادي داخل الدولة، بالإضـــافة لزيادة الإنتاج وتقليص الاعتماد على الاسـتيراد، وبالتالي تحسـين الميزان التجاري؛ لذلك فالاهتمام العاملي بالاسـتثمار الأجنبي ليكون أبرز العناصـر التي سـاهمت في التنمية الاقتصـادية لكثير من دول العالم، خاصـة النامية منها، والتي تعاني من انخفاض المصـــادر الداخلية بســـبب عدم كفاية المدخرات المحلية.

وفي مطلع الحديث عن الآثار الاقتصـادية للاسـتثمارات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كان حرياً بنا أن نوضـــح ماهية الاســـتثمار الأجنبي، ونشـــأته التاريخية، وهو ما سنقوم بتوضيحه من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.**

**المطلب الثاني: النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي.**

## المطلب الأول

## تعريف الاستثمار الأجنبي

يغطي مصطلح الاستثمار الأجنبي عدداً كبيرًا من الأنشطة الاقتصادية، والذي يشير _ غالبًا _ إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم والصناديق المشتركة والأوراق المالية التي تساعد المستثمر على الاحتياط ضد مخاطر التقلب في الأسعار مثل: خيارات البيعوالشراء، والعقود المستقبلية وعقود المبادلة والاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة، إذ يمكن أن يُعرف الاستثمار على أنه استثمار للأموال في أصول سوق يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدٌ في المستقبل، وأن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر، وفي العموم يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية أو المالية، لكن هذا المفهوم للاستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية.[٣]

**أولاً: تعريف الاستثمار:**

**الاستثمار لغةً هو:**

لفظ مأخوذ من ثمر يثمر، والثمر : هو حمل الشجر أنواع من المال، واستثمر الشيء: أي جعله يثمر. [٤]وهو طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولَّدَ عنه ، وثمر الرجل

---

[٣] أحمد، خالد عمر خالد، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الاستثمارات الأجنبية: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الاستثمار الأجنبي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٨، ص١٢٢.

[٤] ابن منظور، لسان العرب، تنقيح يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٥٥م، ص١٩.

ماله أي أحسن القيام به ونماه. [٥] ويراد به كثيراً: الزيادة والنماء، وقد تكون الزيادة بسبب الزراعة أو التجارة أو الصناعة.

فالاستثمار مأخوذ من الثمر، وهو الزيادة ومنه الثمرة حين خرجت من الشجرة وزادت على أصلها، فهو حملها وإنتاجها الذي خرج منها وزاد عليها أو انفصل منها ولم ينقصها حيث سمي الناتج من الشجر الذي تكرر نتاجه ثمراً. ولا يسمى الناتج ثمراً إلا إذا كان فيه فائدة ومصلحة للإنسان، وأنواع الفاكهة سميت ثمراً لأن جميعها نافع، أما أنواع النبات التي تأتي متممة لفائدة الطعام فإنها لا تسمى ثمراً. [٦]

وفي القاموس المحيط يعرف الاستثمار بأنه : يقال ثَمَّر الرجل ماله، يعني نَمَّاه وكثَّرة. [٧] ، وفي المنجد، يعرف الاستثمار بأنه: مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به، كما يستخدم لفظ الاستثمار كأحد مرادفات الانتفاع والاستغلال. [٨]ويراد به طلب ثمر المال من حيث نماؤه وإنتاجه. [٩]

فالاستثمار يشار إليه لغوياً بأنه النماء والزيادة، وسميت الزيادة ثمراً لأنها زائدة عن أصل المال.

---

**[٥] محمد صالح، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص١١.**

**[٦] نصر فريد واصل، السياسة الشرعية في المعاملات المالية والاقتصادية والاستثمارية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٠.**

**[٧] الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الأفكار، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٣٢.**

**[٨] لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٩.**

**[٩] علي بن الحسن الهنائي، المنجد الأبجدي، تحقيق أحمد مختار، وضاحي عبد الباقي، دار المشرق، ٢٠٠١، ص٥٩.**

**الاستثمار اصطلاحاً:**

لا يمكن إيجاد تعريف جامع للاستثمار؛ نظراً لاختلاف وجهة النظر اليه في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، فيعرف بأنه: "تحويل المدخرات النقدية إلى أصول رأسمالية، وتحويلها إلى عتاد وآلات ومبان".(١٠)

ويشار إلى الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي بأنه:"تأجيل لمنافع أو عوائد فورية لكي تتحقق في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم الفائدة لكي تأتي تلك الفائدة، حيث يتطلب الأمر تخصيص جانب من الموارد المتاحة وإغراقها في استخدامات معينة، حيث متى تم إغراق هذه الموارد أصبح من الصعب نسبياً تحويلها إلى استخدام بديل دون مراجعة صاحب عملية التحويل هذه للربح أو الخسارة".

ويعرف بشكل أكثر دقة ووضوحاً بأنه: "تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية أو لتطوير الوسائل الموجودة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في الطاقة الإنتاجية". (١١)

ولقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من الاستثمار وهما:

---

(١٠) **قاري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٤، ص١٤.**

(١١) **محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص١٧.**

**أولاً: الاستثمار المالي والحقيقي .**

فالاستثمار المالي هو الأسهم والسندات وأذونات الخزينة وما إلى ذلك، وهو بذاك المعنى مجرد تحويل للملكية، في حين أن الاستثمار الحقيقي هو ذاك الاستثمار المتضمن حيازة الأصول والموجودات الرأسمالية الجديدة كالآلات والمعدات وإقامة المصانع وغيرها. [١٢]

ومن هنا يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف شامل للاستثمار كعملية اقتصادية يتم من خلالها الوقوف على أركانها، بل تم الاكتفاء بكونها هادفة للربح .

ومن هنا ويمكن تعريف الاستثمار اصطلاحاً بأنه: "وضع قيم مالية حالياً، لتعظيمها مستقبلاً".

**ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي:**

كثرت التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، ونستخلص منها ما يلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه: " المشروعات التي يقوم بإنشائها ويتملكها المستثمرون الأجانب أو يشاركون المستثمر الوطني أو يسيطرون فيها على الإدارة، كما تتميز الاستثمارات الأجنبية (_ التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل _ ) باستقرار كبير ، تتم عن طريق شركات عالمية تُسْهم بنقل التكنلوجيا الحديثة والخبرة والتطوير الإداري".[١٣]

كما يعرف بأنه: " توظيف المستثمر الأجنبي لأمواله ، واستخدام الموجودات المتاحة بالمؤسسة ، أو إدارة الأصول والتأكد من أن الموارد المالية المتاحة قد وجهت لأفضل استخدام مالي واقتصادي داخل المنشأة، كما تتحقق منه أكبر الفوائد والمنافع الممكنة ، وأن كل أصل من

---

**[١٢] عبد الحكيم محمود، دور الاستثمار الخاص في الإصلاح الاقتصادي والتنمية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١، ص٧.**

**[١٣] عبد الهادي عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، عمان الأردن، ٢٠٠٩، ص١٧.**

الأصـــول الثابتة والمتداولة يمثل اســـتثماراً : إما من الدائنين أو الملاك في حين يتوجب على المنشأة أن تسترجع استثماراتها بين وقت وآخر ويتبقى جزء من السيولة لديها لأن النقدية العاطلة وحسـابات الذمم البطيئة والزيادة غير المبررة في المخزون السـلعي ، أو في الأصـول الثابتة من الأمور التي تعبر عن سوء الاستخدام المالي والاقتصادي للموارد المتاحة للمنشأة". (١٤)

كما عرَّف الاستثمارَ الأجنبيَّ آخرون بأنه: " توظيف المستثمر الأجنبي لأمواله لفترة زمنية محددة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات". (١٥)

كما عرفت منظمة " الأونتكاد " الاسـتثمار الأجنبي الاسـتثمار الأجنبي بأنه: " الاسـتثمار الذي يُفضـي إلى علاقة طويلة الأمد وعكس منفعة وسـيطرة دائمتين للمسـتثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها". (١٦)

وتعرف منظمة التعاون الدولي للتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي بأنه: "استثمار طويل الأجل يتضـمن مصـلحة دائمة وسـيطرة من كيان مقيم في اقتصـاد ما متمثلاً بمقر الشـركة الأم على مشروع مقام في اقتصاد آخر".

---

**(١٤) أحمد، خالد عمر خالد، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الاستثمارات الأجنبية: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الاستثمار الأجنبي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٨، ص١٢٦.**

**(١٥) دريد ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠١٦، ص١٩.**

**(١٦) UNCTAD,Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/10 VOL.1,New York, 1999,P7**

في حين عرفته منظمة التجارة العالمية للاستثمار الأجنبي بأنه: "يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلاً إنتاجيا في بلد آخر، هو البلد المضيف بقصد إدارته".[١٧]

كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "الاستثمارات التي تتمُّ في مشروعات داخل دولة ما، حيث يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى".

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن الاستثمار يعدأجنبيًا إذا كان المستثمر شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا ولا يحمل جنسية البلد الذي يُستثمر فيه، إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر شخصاً طبيعياً، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصاً معنوياً، كشركات المساهمة، لأنه غالباً ما تتعدد جنسيات المساهمين في تلك الشركات، والمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها، كما أن الاستثمار الأجنبي يشترط فيه أن يكون طويل الأمد وليس وقتياً. [١٨]

ويتضح أن الاستثمار الأجنبي يُسمى أجنبياً من حيث كونه يسمح للمستثمرين الأجانب فيه بالتملك وإنشاء مشروعاتهم، سواءً من خلال أصول متغيرة أو ثابتة، وذلك بغرض توظيفها اقتصادياً، لتحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، وبقصد الربح، من خلال مشروعات مختلفة أو تأسيس شركات أو دخول كشركاء في شركات أخرى. كما يمكن أن تكون عبارة عن شراكة بين المستثمر الأجنبي في أحد المشروعات مع مستثمر أو مستثمرين وطنيين في الدولة المضيفة؛

---

**[١٧] Ministry of Industry, SMEs and Investment Promotion, General Intelligence Directorateeconomic studies and foresight, foreign direct investments in the world, document no.15,Algeria, August 2010, p6.**

**[١٨] محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٧.**

والذي بدوره يُسْهم في تعويض النقص المحلي للدول التي ينتقل عنها المستثمر من رؤوس أموال وتكنولوجيا ومعارف تنظيمية أو قدرات تسويقية أو إدارية.

ولا تتوقف الاستثمارات الأجنبية في مجال واحد، حيث يمكن أن تكون في المجال الزراعي ، أو الصناعي ، أو الخدمي ، أو التمويلي ، أو الإنشائي ، والذي بدوره يلعب دوراً هاماً في رفع الكفاءة الاقتصادية للدولة المضيفة.

والاستثمار الأجنبي تارة يكون مباشراً وتارة يكون غير مباشر .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يراد به :

المساهمة من قِبل المستثمر الأجنبي في رأس مال الشركات المستثمر فيها وإدارتها، وقد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي الدولي، والذي يعكس العلاقة طويلة الأجل لكيان قائم يمثل استثمار مباشر في اقتصاد آخر غير اقتصاد بلده، ويكون هدف المستثمر فيه ممارسة نوع من التأثير في إدارة المؤسسة الكائنة في الاقتصاد الآخر، والذي يعرف بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠٪ أو أكثر من أسهم تلك الشركة". [١٩]

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الحصول على عوائد مالية بدون تولي المهام الإدارية التي يتعين من خلالها السيطرة على المشروع في سوق الأوراق المالية .

ويعرف بأنه ناتج حيازة المستمر لأصول مالية غير حقيقية ، يتخذها في أشكال مختلفة يمكن أن تكون أسهماً ، أو شهادات إيداع ، أو سندات ، ليكون حقاً مالياً يتيح لمالكه الحق في الحصول على مقدار محدد من مجموع ناتج الاستثمار الكلي لقيمة السندات الممثلة لقيم مالية

---

**[١٩] هناء عبد الغفار، محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٥.**

مستثمرة في مشاريع مختلفة تنعكس إيجابياً على قيمة السندات، أو الأسهم، والذي يكون محمياً من المخاطر المختلفة كتغيير سعر الصرف.

## المطلب الثاني

## النشأة التاريخية للاستثمار الأجنبي

تاريخيًا بدا التدويل الاقتصادي من خلال تبادل السلع دوليًا، مما يعني أن السوق الحرة سبقت الاقتصاد الرأسمالي.

هذا التحول في الحياة الاقتصادية هو اتجاه موضوعي نحو تحويل الأسواق المحلية المغلقة إلى أســـواق عالمية مفتوحة.والذي أدى إلى انهيار النظام الإقطاعي وظهور التجارة الدولية، وظهور دولة قومية مركزية، حيث شهد الاستثمار الأجنبي على مدى العقدين الماضيين تدفقات متزايدة كمصادر تمويل خارجية أخرى، مثل القروض والإعانات؛ لذلك، تحتل قضية الاستثمار الأجنبي مكانة مهمة في سياسة التنمية للحكومات، حيث إنها من المكونات الأساسية للطلب الكلي، والتي يمكن أن توفر فرص العمل ، وتنتج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع للاستهلاك النهائي والمتوسط ، أو لحل هذه المشكلة ولها تأثير مختلف على الاقتصاد الوطني بأكمله، وبالتالي فهي تتطلب من الحكومات إدارة وتوفيراً للظروف المناسبة للنشاط الاستثماري، وإزالة المعوقات التي تعترضه، وتوجيهه نحو تحقيق الأداء الاقتصادي والاجتماعي الشامل دون إخلال المصالح الاستثمارية، وتوجيهها، وكذلك وضع سياسة استثمارية رشيدة.[٢٠]

حيث تسعى الحكومات جاهدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع معدل نمو اقتصادي مرتفع في نفس الوقت، والذي يجب أن يحفز الاستثمار ويحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن

---

**[٢٠] منى أدلبي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٧.**

نواحي الاستثمار متعددة ومتنوعة، والتي تستدعي التمويلات التي قد تفوق المتوفر منها حالياً، ومن بين تلك المصادر والأكثر تدفقاً خلال العقود الثلاثة الماضية الاستثمار الأجنبي المباشر. (٢١)

وبشكل عام : كان الغرض من الاستثمار الأجنبي في هذه الحقبة هو إحياء واستصلاح دول وبلدان جديدة، حيث حدث أكثر من نصفها في دول تستقبل مجموعات من المهاجرين الأوروبيين ، و ركز الجزء الآخر على البنية التحتية لاستغلال الموارد الطبيعية من خلال تطوير النقل إلى دعم الصادرات والواردات، حيث بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت مبكر في مجال التنقيب عن النفط في بعض دول الشرق الأوسط،[٢٢] وعملت السياسات الاقتصادية للدول المستعمرة الكبرى على الاستيلاء على ثروات الدول المستعمرة النامية المستضيفة للاستثمارات، وإفقارها وحرمانها من أسباب وعوامل تقدم الدول الضعيفة والمستعمرة، وتزامن ذلك مع الثورة الصناعية في أوروبا التي سهلت عملية الاستغلال والنهب.

ومن هنا عملت الدول المستعمرة الكبرى على إنشاء مؤسسات ومشاريع في مستعمراتها لاستغلال الموارد الطبيعية والأولية وتلبية احتياجات صناعاتها في بلدانها، وهذا ما نسميه الآن الاستثمار الأجنبي، ولا يركز على المجتمع في مثل هذه الجوانب من الحياة، مثل البناء والآلات والمعدات، أو بالأحرى توسيع معارف ومهارات العاملين في هذا المجتمع، أي الاستثمار في الإنسان، مثل الإنفاق على التعليم والتدريب والصحة والبحث العلمي والتقني وهو ما يسمى بالاستثمار الرائد.

---

**(٢١) بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، ص ٢٨.**

**(٢٢) أحمد، خالد عمر خالد، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الاستثمارات الأجنبية: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الاستثمار الأجنبي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٨، ص١٣٤.**

هناك علاقة بين زيادة رأس المال ومجموعة من العوامل التي تؤثر على تحديد رأس المال بالمباني والمعدات والاختراعات والموارد الملموسة أو غير الملموسة .

على سبيل المثال ، للتعرف على الأساليب التي تعتبر مخرجات عمليات الإنتاج ولإنشاء مواد الإدخال للإنتاج المستقبلي.

تؤدي الاستثمارات الأجنبية بكافة أشكالها إلى إنعاش الحياة الاقتصادية والفكرية للبلاد، وتسخير قدرات الباحثين لإجراء البحوث العلمية والعملية والتطبيقية، ومتابعة مسار الحضارة والتقدم، وتعزيز التنمية الوطنية بما يتماشى مع سكان العالم والمتوقع زيادتها بنحو مليار شخص في الثلاثين سنة القادمة؛ لذا فزيادة الاستثمارات الأجنبية وخلق المزيج من فرص العمل يعد تحديا أساسياً امام الدول النامية وغيرها التي تعد مهددة بعدد كبير من السكان، حيث تحتاج مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال وضخها في دول العالم ، حيث إن الاستثمار الأجنبي صار من أهم عناصر العولمة المالية. (٢٣)

ولقد مر الاستثمار الأجنبي بعدة مراحل تظهر التطور التاريخي له، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأ في الحضارات القديمة، والتي منهاالحضارة المصرية، والحضارة الإغريقية، والذي اتضحت ملامحه في الحضارة الإسلامية، حيث يوجد

---

**(٢٣) دينا عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، عدد٦٨، بغداد، ٢٠٠٧، ص١٣٩.**

نشـاط تجاري كبير تم على مسـتوى دولي في تلك الحقب الزمنية، وذلك خارج حدود الدولة التي هي مهد الحضارة وبينها وبين دول أخرى مجاورة أو بعيدة. [٢٤]

وفي مرحلة تالية تتمثل في القرن الخامس والسادس والسابع عشر تأتي المرحلة التالية للاستثمار الأجنبي المباشـر، حيث اتبعت معظم الدول النامية في تلك المرحلة اسـتراتيجيات تنموية تسـتند على اقتصـادات موجهة ، تم فيها التركيز على تنمية الصـناعات المحلية وتطبيق إحلال الواردات وتشـجيع الصـادرات، وهي فترة سـادت فيها المخاوف من التبعية الاقتصـادية لدول المنشـأ، والتي من الممكن أن تصل للتدخل السياسي في نظم الدول وشؤونها الداخلية، بالإضافة لمجموع الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي كمنافسة الشركات المحلية.

تلك الأسـباب سـاهمت في تراجع الاسـتثمار الأجنبي في تلك الآونة، وهو ما أدى إلى ظهور عناصر الفكر التجاري[٢٥] ، كما تبلورت الخيوط المشتركة بين التجار حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصـادية من أجل تحقيق ميزان تجاري سـليم يحتوي على فائض مع زيادة القوة الاقتصـادية للدولة من خلال زيادة عدد سـكانها وتحقيق تراكم الأموال أو المعادن الثمينة، والتي هي أساس الثروة.

كانت تلك الفلسـفة للتداول تتمثل في زيادة تراكم المعادن الثمينة، ويؤدي نقص رأس المال إلى ارتفاع معدل الفائدة، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي .

ولتحفيز الاسـتثمار يجب خفض معدل الفائدة، لتحقيق زيادة في كفاءة النشـاط الاقتصـادي مما يؤدي إلى زيادة رأس المال والمعادن الثمينة، لذلك فضـل التجار ضـغوط الاسـتهلاك وزيادة

---

**[٢٤] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٧.**

**[٢٥] تبلورت تلك الأفكار من قبل مجموعة من الكتاب غير المتجانسين، أطلق عليهم التجاريين، ومنهم توماس مان وجان كولسبير.**

المدخرات وضـــرورة تكديس المعادن الثمينة وتحقيق زيادة في الاســـتثمار ومســـتوى النشـــاط الاقتصـــادي، حيث إن هناك علاقة ثابتة بين ســـعر الفائدة والنشـــاط الاقتصـــادي من أجل زيادة كفاءة عمليات التصنيع.[٢٦]

أما الاستثمار الأجنبي في القرن الثامن عشر يعد الولادة الحقيقة للثورة الصناعية، والتي نتج عنها توسـع التجارة على الصـعيد الداخلي لتمتد خارجياً، كما أدخلت التحسـينات على قطاعي الزراعة والصناعة.

لقد شـجع تحول أوروبا إلى اقتصـاد السـوق على تحول النمط الرئيسـي للإنتاج إلى نمط الإنتاج الرأســمالي، لأن ظهوره يميل إلى زيادة حجم وحدات الإنتاج النموذجية، كوعاء لتفاعل الإنتاجية. ويستند هذا التفاعل الرأسمالي البسيط إلى تحسين الموجود على أساس إنتاجية الوحدة، من خلال تقسـيم العمل، وجمع العديد من الحرفيين المحترفين في ورشـة عمل واحدة. وقد ازدهر الاسـتثمار الدولي المباشر تحت تأثير الأيديولوجية السائدة من الخمسينيات إلى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر؛ لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر ليس نتاج العصر الحالي، لأن الألماني فريدريك باير أنشـأ مصـنعًا في ولاية نيويورك عام ١٨٦٥، وقد كانت الآثار الإيجابية للثورة الصـناعية أن دفعت وشجعت أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار خارج الحدود الوطنية. [٢٧]

وفي القرن التاســع عشــر كان الازدهار الحقيقي لقيام الثورة الصــناعية، حيث تركز الاســتثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي في مجالات المعادن والزراعة والخدمات العامة.

وفي عام ١٩١٤، بلغ رصـــيد الاســـتثمار الأجنبي العالمي التراكمي حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي.

---

**[٢٦] حسان خضر، خصخصة البنية التحتية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣، ص٦.**

**[٢٧] إبراهيم نافع، دراسات في الاقتصاد، أسلوب الاقتصاد الرأسمالي، دار العلوم الحديثة، ١٩٨٣، ص٢٩.**

وكانت المملكة المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي، بحصة ٤٢٪ من الإجمالي العالمي ، تليها الولايات المتحدة وألمانيا.

ومن هنا لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في دعم جميع الاقتصادات وخاصة الاقتصاديات النامية ، ولم يطلق عليه اسم الاستثمار الدولي حتى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينيات عندما كانت العديدمن المفاهي لا اتزال غير واضحة.[٢٨]

وفي القرن العشرين شهدت البنية التحتية في مختلف أنحاء العالم نموًا ملحوظًا بفضل الاستثمار الأجنبي البريطاني والأمريكي الهادف إلى تسهيل عملية نقل المواد الخام وإعادتها بعد الإنتاج إلى مناطق مختلفة من العالم.

مجموعة من القوانين لتشجيع أعمالهم على الانتقال والاستثمار في أوروبا الغربية، وسبقتهم الحكومات الأوروبية لسن قوانين مصممة لجذب الاستثمار الأجنبي وجذب هذه الشركات. تجذب هذه القوانين الشركات لتعزيز البنية التحتية وزيادة الكفاءة الاقتصادية للعمليات ، مما يساعد ثم تدويل الإنتاج وتحقيق تراكم رأس مالي مرتفع من أجل تحقيق زيادة تراكمية في الاستثمار؛ [٢٩] نتيجة لذلك التغير بدأت مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية والتي تميزت بتمويل الإنتاج في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستثمار بواسطة الشركات متعددة الجنسية خارج حدود الوطنية.

---

[٢٨] **حسان خضر، خصخصة البنية التحتية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣، ص٥.**

[٢٩] **Danielson, Albert, 1. the Evolution of opec. University of, Georgia, HBJ.1987.05,6Ge.**

وفي القرن الحادي والعشرين ، وخاصة في السنوات الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي زيادة سريعة في تدفقات رأس المال الأجنبي ، حيث أظهرت بيانات الاســتثمار الدولي المتاحة لعام ٢٠٠٦ م زيادة في تدفق الاســتثمار الأجنبي المباشــر المتلقاة في جميع أنحاءالعالم في عام ٢٠٠٥ إلى ٩١٦ مليارد ولار أمريكي، وبلغت قفزة نوعية بنســبة ٢٨.٩٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤. لم تتجاوز ٧١١ مليار دولار. (٣٠)

(٣٠) UNCTAD، Placeholder 1 . World Investment Report ، 2006.

# الفصل الأول

# الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي

# الفصل الأول

# الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي

نظراً لأهمية الاســتثمار الأجنبي نجد العديد من الدول تتســابق لتحرير اقتصــاداتها من خلال جهودها المســتمرة والدؤوبة لإعادة تشــكيل هيكلتها، وتحرير التجارة والانخراط في حلول مختلفة يمكن أن تقلل من انفجار التنمية بينها وبين الدول المتقدمة ، وتسعى إلى تجسيد المناخ المناسب فيها لجذب مباشرة.

فالاستثمارات الأجنبية لتحفيز نمو اقتصاداتها ، والمساهمة بالتقنيات الحديثة ، والدخول في دائرة التنمية الاقتصــادية واســتعداد حكوماتها لبذل المزيد لتحســين مناخ الاســتثمار، وكذلك من أجل تحقيق أســاســيات التغيرات في مصــادر النمو، وتنويع الأنشــطة التجارية ، وزيادة المعرفة بالتطبيقات التكنولوجية ، وزيادة فرص العمل، وكذلك اعتمادها كأســلوب بديل جيد للتمويل الخارجي ؛ لذا تعمل الدول على بحث آليات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي كأداة تساهم في تقوية الاقتصاد المحلي وريادته، ولتوضيح الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي ارتأينا تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

**المبحث الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي.**

**المبحث الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي.**

**المبحث الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول.**

## المبحث الأول

## أهمية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي

أصبح الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي محل اهتمام البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء بجميع صوره وأشكاله، خاصة وأن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في الإنتاج للتصدير بدلاً من تلبية احتياجات السوق المحلية، والت يبدأت في استثمار أموالها خارج وطنها للاستفادة من المزايا النسبية للتصنيع في البلدان النامية ، مثل انخفاض تكلفة العمالة و وفرة المواد الخام اللازمة لإنتاج سلع ذات قدرة تنافسية عالية في جميع أنحاء العالم.

فتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الظواهر الهامة في العصر الحالي ، والتي تنبثق عنها الأهمية الدولية للاستثمار الأجنبي ، ويشير مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي التي تتجلى في البلدان ذات المستويات العالية .

وتهدف جهودها إلى تحقيق كل ما يؤدي إلى زيادة مواردها لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساعد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، يستفيد منه سكان البلاد .

وهو مصدر كبير لاستقرار الأنشطة الاقتصادية المختلفة لزيادة الصادرات وتقليل الواردات ، وخلق فرص عمل لمواطنيها ، وفيما يلي نوضح صور الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي والأهمية الدولية للاستثمار الأجنبي على حجم الاقتصاد الدولي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: صور الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي.**

**المطلب الثاني: الأهمية الدولية للاستثمار الأجنبي على حجم الاقتصاد الدولي.**

## المطلب الأول

## صور الاستثمارالأجنبي على المستوى الدولي

للاستثمار الأجنبي على المستوى الدوليصور عدة تختلف باختلاف طبيعتها، والتي نوضحها فيما يلي:

**أولاً: الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية:**

**١. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمرين:**

هو استثمار دولي يحدث نتيجة قيام مستثمر أجنبي واحد ، أو عدة مستثمرين أجانب بأداء إحدى العمليتين:

الأول من خلال إنشاء استثمارات جديدة داخل الكلية، مثل إنشاء مؤسسات جديدة، أو شركات ناشئة ، أو فروع جديدة لشركات أجنبية في البلد المضيف ، دون مشاركة الأطراف المحلية في الدولة المستثمرة بأي نسبة.

أما العملية الثانية فهي من خلال الاستحواذ على شركة أو مشروع محلي قائم، وتعهد بملكيتها بالكامل إلى مستثمرين أجانب أو عدة مستثمرين أجانب، والتي تتجلى في شكل خصخصة (أي أن ملكيتها ملك للقطاع الخاص).

وقد لجأت بعض الدول إلى هذا الوضع في إصلاحاتها الاقتصادية. [٣١]

---

[٣١] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، الكويت، ٢٠٠٠، ص٥.**

٢. **الاستثمار الأجنبي المشترك:**

وهي صورة من صور الاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له، أيضاً هو الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، **ويمكن التمييز بين الشكلين السابقين للاستثمار الأجنبي بالآتي:**

أ. إقامة مشـروع أو فرع جديد لشـركة جديد لشـركة أجنبية مملوكة بالتسـاوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

ب. عندما يشتري مستثمر أجنبي ( واحد أو أكثر ) جزءًا من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، يجب ألا تقل نسبة الاستثمار الأجنبي عن ١٠٪ من رأس مال المشروع، حتى يصبح الاستثمار الأجنبي استثمارًا مباشرًا.

يشمل التعريف أعلاه تعريف صندوق النقد الدولي.

**ثانياً: صور الاستثمار الأجنبي من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي:**

ويقصد بها القطاع الاقتصادي مثل الزراعي والخدمي والصناعي وتنتمي على مشروع الاستثمار الأجنبي الدولي، وله عدة اشكال وصور تتمثل فيما يلي: [٣٢]

١. **الاسـتثمار الأجنبي الزراعي:** هو اسـتثمار في تربية الحيوانات وإنتاج المحاصـيل مملوك أو مملوك بشكل مشترك من قبل مستثمرين أجانب.

٢. **الاسـتثمار الأجنبي الخدمي:** وهو يشـبه في شـكله الاسـتثمار الصـناعي الأجنبي، ومنتجات هذا النوع من الاستثمار ليست في شكل سلع مادية، ولكن في شكل خدمات مثل الاتصالات، والنقل، والمصارف، والتأمين، والمكاتب الدراسية، والفنادق.

---

**[٣٢] إسماعيل شلبي، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية، في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص٧١٠.**

٣. **الاســتثمار الأجنبي الصــناعي:** إنها وحدة إنتاج أنشــأها مســتثمرون أجانب تتمثل مهمتها في إنتاج سلع استهلاكية أو سلع رأسمالية للأسواق المحلية أو الأجنبية، مثل مصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية.

أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة من الأشكال التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، **ويشمل الآتي:**[٣٣]

- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاســتفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تمتلكها العديد من البلدان النامية، مثل النفط والغاز والصــناعات الاســتخراجية الأخرى. ويشــجع هذا النوع على زيادة الصــادرات من المواد الخام وزيادة الواردات من الســلع الرأســمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.
- **الاستثمار الباحث عن السوق:**ساد هذا النوع من الاستثمار في الصناعات التحويلية في البلدان النامية أثناء تنفيذ سياسة إحلال الواردات في الستينيات والسبعينيات. بسبب قيود الاستيراد، هناك أسباب أخرى للقيام بهذه الاستثمارات، بما في ذلك ارتفاع تكاليف النقل في البلد المضيف، مما يجعل الاستثمار أكثر جدوى من الصادرات.
- **الاستثمار الأجنبي الباحث عن الكفاءة في الأداء :**يحدث هذا النوع من الاستثمار عندما تركز الشركات متعددة الجنسيات جزءًا من أنشطتها في البلد المضيف لزيادة الربحية. وقد دفع ارتفاع الأجور في البلدان الصــناعية بعض هذه الشــركات إلى الاســتثمار في العديد من البلدان النامية.[٣٤]

---

[٣٣] **محمد عيد، الاستثمار الأجنبي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٣٠.**

[٣٤] **زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص٣٩.**

- **الاستثمار الأجنبي الباحث عن أصول استراتيجية:** يحدث هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، عندما تستثمر الشركة في البحث والتطوير في البلدان النامية ، أو المتقدمة بدافع الرغبة في تعظيم الأرباح : كتصدير للعمالة الماهرة من البلدان النامية، فقد زادت الخدمات والمعدات في البلدان التي ينشأ فيها الاستثمار التصديري.

هذا والاستثمار الأجنبي المباشر يتنوع على اشكال ثلاثة، **نوضحها فيما يلي:**[٣٥]

١. **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص:** وهو الذي يتمثل اساساً في الاستثمار بقطاع المنتجات الأولية بالدول النامية، خصوصاً في القطاع النفطي ، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحاً ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.
٢. **الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي:** وهو نوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ظهرت نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، حيث يُعني ذلك بالاستثمار الثنائي ومشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي خليط من رأس المال المحلي ، ورأس المال الأجنبي ، أيضاً يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع.
٣. **الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات متعددة الجنسية:**

تمثل الشركات متعددة الجنسيات أكثر من ٨٠٪ من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، بالإضافة إلى إنتاج المواد الخام والزراعة وصناعات الخدمات في البلدان

---

[٣٥] **قاري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٥٦.**

النامية، تتحكم هذه الشركات بشكل كامل في بعض الصناعات التي تتطلب تقنية عالية مثل التأمين المصرفي، السياحة، الوجبات السريعة، المشروبات الغازية وغيرها من الصناعات، وكذلك تنفيذ المشاريع المصاحبة. العلاقات الاقتصادية الدولية في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية.[٣٦]

كما أن الأشياء التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخذها، وتجسدت ميدانياً على الساحة الاقتصادية الدولية بشكل متفاوت مثل:

**ـ الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** والذي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وفيه تحدد نسبة المشاركة في راس مال المشروع على ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة.

ويُعرَّف بأنه : أي استثمار يشمل كيانين قانونيين أو أكثر ينتمون إلى القطاع العام أو الخاص أو أكثر. وقد تشمل المشاركة حقوق الملكية والإدارة والخبرة ومصالح براءات الاختراع. ويغطي هذا الاستثمار أنشطة التصنيع والتسويق وطرف واحد فيه. شركة دولية تدير المشروع دون سيطرة مطلقة، حيث يمكن القول إن هذا النوع من الاستثمار قد ينطوي على عقد طويل الأجل بين طرفين في الاستثمار، أحدهما محلي والآخر أجنبي، ومن أجل تنفيذه قد تكون أنشطة الإنتاج في البلد المضيف والطرف المحلي شخصًا اعتباريًا مرتبطًا بالقطاع العام أو الخاص، ويجوز

---

**[٣٦] الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية، دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية، ١٩٩٠، ص٢٦.**

للمستثمر الأجنبي شراء أسهم الشركات المحلية وتحويل هذه الشركة. شركات في شركة استثمارية مشتركة[٣٧].

كما أنه ليس من الضروري أن يقدم المستثمر الوطني والأجنبي حصة في رأس المال، فقد تكون المشـــاركة في الاســـتثمار بتقديم الخبرة والمعرفة والعمل والتكنولوجيا، أو من خلال أن تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق، وهو ما يعني أنه لابد من أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع.

**ـ الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر المملوك بالكامل للمســـتثمر الأجنبي:** تتمثل في المشـــاريع الاستثمارية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، وهو النوع الأكثر تفضيلاً من الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات.

لاحظ أن هذه المشاريع تتكون من شركات متعددة الجنسيات بأقسام تصنيع وتسويق وأي نوع آخر من أنشطة التصنيع والخدمات وهو الشكل الأكثر تفضيلاً للاستثمار الأجنبي، كما نجد أن العديد من الدول النامية والمضـــيفة قد اســـتثمرت قدراً كبيراً من التردد فيها، وفي معظم الحالات ترفض الســماح لهذه الشــركات بالتملك الكامل لمشــاريعها الاســتثمارية؛ لذلك يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي والحذر من

---

**[٣٧] منى أدلبي، سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٨٧.**

احتمالات سيادة احتكارها على أسواق الدول النامية هذه من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي. [٣٨]

**ـ مشروعات أو عمليات تجميع:** يأخذ شكل اتفاقية بين طرف أجنبي أو محلي، عام أو خاص، يقوم بموجبه الطرف الأول الأجنبي بتوريد المكونات الأصلية لمنتج معين، أيضًا في معظم الحالات، خاصة في البلدان النامية المضيفة، حيث يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي للمصنع، مثل تدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والمعدات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المشاريع التجميعية قد تتخذ شكل الملكية الأجنبية الكاملة للمشروع الاستثماري.

**ـ الاستثمار في المناطق الحرة:** هذا النشاط موجه نحو التصدير، حيث يتم التعامل مع العلاقات التجارية بين المؤسسات الموجودة في المنطقة الحرة والمؤسسات داخل أراضي الدولة كعمليات تجارة خارجية، حيث لا يخضع الاستثمار هنا لقوانين البلد المضيف، يعمل من خلال القوانين المنظمة له ويعفي من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع للتصدير.

أيضاً يأخذ الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة عدة اشكال في إدارته للمشروعات كالآتي: [٣٩]

---

**[٣٨] إبراهيم سلمة، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠٠٩، ص٢٦.**

**[٣٩] خالد عمر خالد، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الاستثمارات الأجنبية: دراسة تطبيقية على عينة من شركات الاستثمار الأجنبي بالسودان، رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٨، ص١٩٩.**

أ. **مشروعات ملكيتها مشتركة:** تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمحلي وبنسب متفاوتة وتتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

ب. **مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل:** يسمح هذا الشكل من الاستثمار للمستثمرين الأجانب بالسيطرة الكاملة على عملية صنع القرار، وهذا هو سبب عدم تفاؤل العديد من البلدان المستثمرة، وخاصة البلدان المضيفة، بشأنه، لأنهم قلقون من أنه سيؤدي إلى الاعتماد على المستثمرين الأجانب والهيمنة الاقتصادية.

ت. **الشركات المتعددة الجنسية:** هي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة في دول مختلفة من العالم هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، لذلك يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات شيئان متلازمان،اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

لذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين بالإضافة على قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع الآلات إلى الدول المضيفة.

## المطلب الثاني

## الأهمية الدولية للاستثمار الأجنبي على حجم الاقتصاد الدولي

الاستثمار الأجنبي يحقق مجموعة من الأهداف، منها ما يتعلق بالدول المستضيفة للاستثمار مثل تدعيم الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص عمل، وغيرها..

كذلك من الأهداف ما يتعلق بالمستثمر الأجنبي، والتي تتمثل في السعي نحو تحقيق الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر بها لأجل استخدامها في صناعته، ومحاولة إيجاد أسواق جديدة لمنتجاته وبضائع شركات خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في مواطنها،[٤٠]والسعي نحو الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين لجذب الاستثمار الأجنبية اليها، والاستفادة من الميزات الهامة التي توفرها الدول النامية أو الدول المستضيفة للاستثمار،[٤١] ووفرة الأيدي العاملة والتي تكون عادة قائمة تحت أجر منخفض بالنسبة للدول الأكثر تقدماً اصطناعياً[٤٢].

تحول الدول على مستوى العالم إلى الاستثمار الأجنبي، لأهميته، وباعتباره الحل الأفضل للتخفيف من مشاكل التنمية في هذه البلدان بسبب تأثير هذا الاستثمار على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة. وهو ما يشير إلى أن الاستثمار الأجنبي له أهمية كبيرة على حجم الاقتصاد المحلي والدولي.

---

**[٤٠] أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٩.**

**[٤١] محمد إسماعيل، وجمال حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية،صندوق النقد العربي، ٢٠١٧، ص٢٧.**

**[٤٢] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠٠٧، ص٦٠.**

## أهمية الاستثمار الأجنبي:

للاســتثمار الأجنبي على الصــعيد المحلي والدولي أهمية كبيرة، وتتمثل تلك الأهمية في إعطائه قوة دفع كبيرة للاقتصاديات المحلية والدولية، مثل تحسين القدرة على التفاعل في إطار الاقتصاد العالمي والمشــاركة في العمليات الإنتاجية الدولية، بحيث يكون الاســتثمار جزء أســاســياً من الأسـلوب الذي يجعله أكثر كفاءة بالارتباط بالاقتصــاد العالمي، كما يُسـهم في العملية الإنتاجية الدولية.

كما يمثل الاسـتثمار الأجنبي أهمية أكبر من خلال تدفق الاسـتثمار الأجنبي كأحد أهم عناصـر التمويل الخارجي للدول، لذلك يمكنه أن يحقق لاقتصـاديات الدول المستثمر فيها مصـدراً أساسياً للموارد المالية ومصـــدر للمعرفة وتوطين التكنولوجيا وزيادة القدرة التصـــديرية والخبرات الإدارية للدول المضـــيفة وخلق وظائف جديدة والحد من مشـــكلة البطالة على المســـتوى الدولي وتدريب العمالة على التعامل مع العمل والتعامل مع التكنولوجيا، ودعم عمليات الأبحاث والتطوير. [٤٣]

وكما يمثل الاســـتثمار الأجنبي أهمية كبيرة تجاه توطين التكنولوجيا ، وتقنية المعلومات ، والنفاذ للأسواق الخارجية ، وجزءاً من الاقتصاد العالمي .

كما تضـمنت اتفاقية منظمة التجارة العالمية نصـوصـاً واضـحة حول الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد صـور الاسـتثمار الأجنبي التي تتعلق بتدابير الاسـتثمار وبالملكية الفكرية والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات .

---

**[٤٣] فايدي كمال، وآخرون، مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، عدد٤، ديسمبر ٢٠١٥، ص٦٢.**

أيضاً يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مورداً هاماً من الموارد المالية الضرورية للغاية في عملية التنمية الاقتصادية بعد أن تراجعت المساعدات وتدفقات رؤوس الأموال بشكل القروض التجارية، وأن استقدامه يسهم في زيادة انتاجية رأس المال والأرباح ، ومواجهة أشكال المنافسة المحتملة كلها ، وفي إيجاد فرص عمل واستغلال الموارد المحلية بهدف تزويد السوق الداخلي والخارجي بالسلع والخدمات، على أن تكون إدارة النشاطات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، فهي أكثر أمانة لتمويل الاستثمار في الدول المضيفة وأكثر فعالية للحصول على التكنولوجيا وتحسين مستوى أداء العمالة وفتح أسواق خارجية جديدة ومساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية.[٤٤]

حيث تُولِي الدول الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الاقتصادية والخطط التنموية، كما يتضح ذلك من خلال الحرص على رفع معدلاته

وهو عادة يعتمد علىالادخار القومي مثل مدخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية ، لذلك تلجا الدول إلى المدخرات الأجنبية في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن المستثمر الأجنبي هو الطرف الذي سيقوم بالاستثمار ويضع أمام ناظريه هدفا متمثلا في تحقيق معدل مقبول من العائد علي استخدام أمواله وضمان استردادها بدون مخاطر أو بأقل قدر منها وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار ملائماً ومشجعاً للمستثمر الأجنبي، لذلك كلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة سندا هاماً للدول النامية وتعوض العجز فى

---

**[٤٤] مصطفى ابادي، ومحسن عبود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة بابل، مجلد ٢٦، عدد ٢، ٢٠١٨، ص٢٥٢-٢٧٦.**

المدخرات الوطنية المتاحة للاســـتثمار وتعمل على الحد من مشـــكلات عبء الديون الخارجية للدول وخدماتها وتســـهم في حل مشـــكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وما يتصـــل بها من مشـــكلات أخرى لعل أبرز هذه المشـــكلات هو أصـــول التمويل الحكومي للإنفاق الاســـتثماري وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح وإضعاف الحافز على الاستثمار وهو ما يسبب اقتران الاســـتثمار بزيادة مضـــطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافســـة في ســـوق الســـلع والخدمات. [٤٥] إن أهمية الاستثمار الأجنبي على المستوى الدولي تنبع من جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف ، ويعمل الاستثمار الأجنبي على مستوى الدخل القومي وزيادته باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي، أيضا على مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضـــيف وعلى زيادة الخبرات المحلية وخاصـــة الادارية وذلك من خلال الافكار الجديدة أو غير موجودة في البلد المضيف مما يخلق نقلة نوعية، حيث تقوم الاستثمارات الأجنبية بنقل الجودة وأساليبها مما يدفع بكفاءة السوق المحلي وانتعاشه ، وهو ما يساعد على خفض البطالة خاصـــة إذا كانت الاســـتثمارات الأجنبية ذات كثافة عمالية ، مما يســـهل عملية الادخارالاختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الذي يساعد في الخروج من دائرة الفقر مما يدفع بعجلة التنمية للدول. [٤٦]

ويمكن تلخيص مكونات الأهمية الفعلية للاســـتثمار الأجنبي، من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى معيشة السكان، وتوفير فرص العمل ، وتخفيض نسبة البطالة على مستوى الدول، وزيادة معدلات رأس

---

**[٤٥] عباس الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجاب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ع١٧، ٢٠١٦، ص٢٣١.**

**[٤٦] دريد ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٦، ص٣٩.**

المال للدول، وحصول الدول على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير وتأثيره الإيجابي على ميزان المدفوعات.[٤٧]

ومن هنا يتضـــح أن أهمية الاســـتثمار الأجنبي تتضـــح من خلال آثاره على الدول من حيث إنه يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصـــادر المالية الدولية الأخرى توفيرها، فهو وســـيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة، كما يمثل أسهل الوسائل الأكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة، وخلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أســواق جديدة للتصــدير، بالإضــافة إلى أنه يســهم في مســاعدة الشــركات المحلية في الدول المضــيفة على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية وتحقيق اقتصاد عالمي ضخم ومتنوع ومتناغم.

**[٤٧] الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٩٦.**

## المبحث الثاني

## عوامل جذب الاستثمار الأجنبي

نظراً لأهمية الاســـتثمار الأجنبي ودوره الفعال في دعم الاقتصـــاد، وما يليها من أوجه التنمية؛ تتســابق دول العالم نحو إعادة تشـكيل البنى التحتية ، وتحرير التجارة ، والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة والســعي لتجسـيد المناخ المناسـب، والأطر المؤســســية اللازمة لرعاية الاســتثمار، وتطوير جملة من الســياســات الاقتصــادية التي تحفز الاسـتثمارات والتي تتميز بكونها أكثر اسـتقراراً وثباتاً لتشـكيل البيئة الاقتصـادية الملائمة وتقديم التسـهيلات اللازمة للمسـتثمرين الأجانب، كأحد المحددات الأسـاسـية وعوامل جذب الاسـتثمارات الأجنبية، بالإضافة لتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمر الأجنبي.

ومن خلال أهمية عوامل جذب الاسـتثمار في اسـتقدام الاسـتثمارات الأجنبية نوضـح في هذا المطلبين التاليين الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية وتسهيلات تيسير الأعمال وغيرها من المحددات الاقتصادية كأحد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك فيما يلي:

**المطلب الأول: الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية.**

**المطلب الثاني: تسهيلات تيسير الأعمال والمحددات الاقتصادية.**

## المطلب الأول

## الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دوليا تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، كما تعد الأطر المؤسسية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار أحد أهم محددات وعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية، فتلعب السياسات والسلوكيات الحكومية دوراً أساسياً في تحديد شكل مناخ الاستثمار المناسب والذي يراد به مجموعة العوامل والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القانونية والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه ، وتحديد نوع الفرص والحوافز التي تتيح للمستثمرين الاستثمار بشكل أفضل مما يسهم في تنمية الاقتصاد. وفيما يلي نوضح الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية ودور كلاً منها في جذب الاستثمار.

**١. الإطار المؤسسي الجاذب للاستثمار الأجنبي:**

الاستقرار السياسي شرط أساسي لضمان التدفق السريع والمستمر للاستثمار الأجنبي، ويمكن للاستقرار السياسي أن يحفز حماس المستثمرين الأجانب ويقلل من مخاوفهم ويفتح آفاقًا واسعة لاستثماراتهم، وبالمثل فإن عملية جذب الاستثمار ككل تتطلب إعداد إطار قضائي ونظام تشريعي لمنح المستثمرين حرية تملك المشاريع،[٤٨] وعادة ما يستغرق تحقيق هذا الجهد وقتاً طويلاً، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين ، وضمان أقل عدد من المعوقات الاستثمارية.

---

**[٤٨] سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، عدد٣٦، ٢٠١٧، ص١٧.**

ويشمل الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار وجود مؤسسات معنية بتسهيل إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، لما للإطار المؤسسي من علاقة إيجابية بالتدفقات الاستثمارية الأجنبية وزيادة معدلها. كما لابد من وجود أطر قانونية موحدة للعمليات الاستثمارية التي تتصف بالوضوح والاستقرار والشفافية والتي تعطي انطباعات للمستمر الأجنبي بسيادة القانون وتحقيق العدالة في العملية الاستثمارية، كون أن الاستقرار القانوني يعد محركاً رئيسياً وأساسياً للاستثمار ، وكذلك شفافية البلدان من عدمها والتي تؤثر بصفة واضحة على وجهة الاستثمارات.

فالنظام المؤسسي واحترام القانون يحقق الشفافية، كما أن تحمل الدولة المسؤولية وتحقيق الحوكمة الرشيدة تؤدي إلى احترام القوانين ، وتزيد من قدرة البلدان والدول على جذب الاستثمارات، وفي هذا تؤكد بعض الدراسات أن نوعية الإطار المؤسسي والجهاز التنظيمي والقانوني والاستقرار السياسي العام تمثل عوامل تؤثر بصفة كبيرة على الاستثمارات، وبناءً على ذلك فإن عدم الاستقرار ، وغياب الإطار المؤسسي ، وغياب الحوكمة كلها عوامل طاردة للاستثمارات الأجنبية. (٤٩)

وتلعب الأساليب التي تتبعها الدول وحكوماتها في تنظيم وفرض الضرائب على المؤسسات والشركات والمعاملات الاستثمارية دورًا بارزًا في تكوين الاستثمارات. تحل القوانين واللوائح التنظيمية السليمة مشكلة فشل السوق الذي يعيق الاستثمار الإنتاجي، وفي نفس الوقت يوفق بين مصالح الشركات والأهداف الاجتماعية الأوسع.

---

(٤٩) **Naude. W. A. and Krugell. W. F.(2007). Investigating geography and institutions as determinants of Foreign Direct Investment in Africa using panel Data, Applied economic .**

على الرغم من أن العوائد الناتجة عن الضـــرائب المناســـبة يمكن أن تســـاعد في تمويل وتوفير الخدمات العامة التي تعمل على تحســـين بيئة الاســـتثمار وتحقيق أهداف اجتماعية أخرى، فإن التحدي الذي تسعى جميع الحكومات إلى مواجهته هو كيفية القيام بذلك دون التأثير على التدابير الحافزة والفرص المتاحة للشـــركات لكي تقوم بالاســـتثمار بطريقة مثمرة،والتي توفر فرص العمل بدورها وتوسع نطاق أعمالها.

كما تتبنى بعض الحكومات في كثير من الأحيان أســـاليب متنوعة لصـــياغة الأطر المؤســـســـية واللوائح التنظيمية التي تفشـــــل فيتحقيق الأهداف المتوقعة وتفرض تكاليف غير ضـــــرورية ، وتأخيرات تلحق الضـرر ببيئة الاسـتثمار؛ لذا فمن الضـروري توفير مؤسـسـات معنية بالاسـتثمار تعمل على تنظيمه ورعايته، ووضـــع لوائح تنظيمية تعمل على خفض وإزالة العوائق غيرالملائمة، وتبســـط الإجراءات وتســـهل متطلبات تســـجيل الشـــركة وتقلل من غموض اللوائح التنظيمية، وما يرتبط بها من مخاطر عن طريق قمع التصـــــرفات الفردية التي لا ضـــــرورة لها والتوســـــع في التشاور.[٥٠]

ويعتمد الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي مناسب لتسهيل الإجراءات، وكذلك القوانين والتشـريعات التي تضـمن المعاملة التفضـيلية والتعريفات والإعفاءات الضـريبية للمستثمرين الأجانب، وكذلك ضمانات المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة. وللمســتثمرين الحق في تحويل أرباحهم إلى أي دولة في أي وقت، لأن دول العالم تتســابق لســن تشـــريعات الاســـتثمار الأجنبي التي تتجاوز الحوافز المقدمة من الدول الأخرى، بشـــرط ألا تؤدي

---

**[٥٠] عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ٢٠٠٩، ص١٠٨.**

هذه التشـــريعات والحوافز إلى خســـارة الموارد القومية والأخذ من ســـيادة الدولة المضـــيفة ومكانتها.[٥١]

فيعتبر النظام الإداري السـائد في الدولة المضـيفة للاسـتثمار الأجنبي من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية وإطار مؤسـسـي جاذب للاسـتثمار؛لذلك فإن أهم جانب من جوانب البيئة الإدارية هو وجود جهات حكومية تقوم على إجراءات إدارية لتقليل الوقت اللازم للحصـول على تصـريح إقامة مشـروع اسـتثماري ، وهذا يتطلب الحد من البيروقراطية في الأجهزة الحكومية والقضـاء عليها، ومكافحة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

**٢. السياسات الاقتصادية وجذب الاستثمار:**

السياسـات الاقتصـادية تعد من أهم العوامل الرئيسـية المحددة لجذب الاسـتثمار، وتعرف السـياسـة الاقتصادية بأنها : مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة.[٥٢] وللســـياســـات الاقتصـــادية أنواع تقوم الدولة باتباع أحدها أو كلها لتحقيق جملة من الأهداف والمتطلبات التي تراها مناسبة، ومن ذلك : سياسة الضبط، وسياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي والتي تهدف لتكييف الجهاز الصـناعي مع تطور الطلب، وغيرها من السـياسـات التي تعمد على تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي، سـواء كان ذلك في الدول المتقدمة أم في الدول المختلفة، في حالة ارتباط النمو الاقتصـادي باسـتقرار الميزان الاقتصـادي الوطني، أي أن الاسـتقرار الاقتصـادي لا يعني ركود الاقتصاد الوطني، ولكن تتدخل الدولة لمنع الدخول في أزمة اقتصادية، وتقليل تأثيرها

---

**[٥١] حاتم عبد الجليل، تجارب دول عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦.**

**[٥٢] Benassy-Quere. A. Coupet and Mayer. T.(2007).Institutional Determinants of Foreign Direct Investment. World Economy.**

عندما تحدث الأزمة، وعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي، تحقق السياسات الاقتصادية هدفين معًا، وهما تجنب البطالة البشرية والمادية أثناء الانكماش الاقتصادي، وتجنب الزيادات التضخمية بسبب الآثار الضارة لمستويات الأسعار خلال فترة الازدهار الاقتصادي.

إذن فالاستقرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول يؤثر تأثيراً بالغاً على درجة جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يخضع الاستثمار الأجنبي لطبيعة ولوائح النشاط الاقتصادي في البلد المضيف، فإذا كانت لوائح البلد المضيف لا تسمح لرأس المال الأجنبي بالدخول أو تقيده إلى الحد الأدنى ، وتفرض العديد من الشروط، فلا يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في ذلك البلد. البيئة الاقتصادية مواتية للاستثمار الأجنبي وربما تحفزه بمنحه امتيازات وتسهيلات معينة. [٥٣]

ومن المتوقع أن تتدفق هذه الاستثمارات إلى هذا البلد بمبالغ كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة هو عامل جذب مهم للغاية، حيث يتكون هذا المناخ عمومًا من عدد من الاستقرار السياسي، والحوكمة، وقيود الملكية الأجنبية على الأصول المحلية، وتحرير صرف العملات، واستقرار العملة المحلية، سعر الصرف ومعدل التضخم والنظام الضريبي.

---

**[٥٣] خالد عمر، أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الاستثمارات الأجنبية، رسالة دكتوراة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠١٩، ص١٨٧.**

## المطلب الثاني

## تسهيلات تيسير الأعمال والمحددات الاقتصادية

تجذب الدول المزيد من الاستثمارات على المستوى الدولي من خلال توافر مجموعة من العوامل الفعالة التي تشكل مقومات كبيرة تساهم في خلق فرص وجذب استثماري هام، ومن أهمها تسهيلات الأعمال التي تقوم بها الدولة كمحاولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

حيث يعمل القطاع التجاري في الأنشطة الاقتصادية ويقوم على مجموعة من المرافق ومكونات الإنتاج الهامة مثل شبكات الكهرباء والاتصالات والطرق والموانئ والمطارات، فإن توافر العمالة المؤهلة والماهرة والمواد الخام وغيرها من الأمور التي تشكل معًا اعتماد القطاع التجاري على بنية البنية التحتية لتنفيذ الأنشطة، وبالتالي فإن توفير البنية التحتية هو أحد أهم العناصر الأساسية لتعزيز تيسير الأعمال.[٥٤]

ومن الضروري أيضًا توفير مناخ إداري وتنظيمي واجتماعي لتزويدهم بالطرق المناسبة لإدارة استثماراتهم والرقابة عليها ومراقبتها بشكل مستمر. مما لا يعيق سرعة إنجاز الإجراءات الحكومية،

ويلعب مؤشر الشفافية دورًا مهمًا في جذب الاستثمار الأجنبي : لأن الدول التي ينتشر فيها الفساد الإداري المالي هي مصدر هذه الاستثمارات.[٥٥]

ونظرا لأهمية توفير بيئة استثمارية جاذبة ودورها في زيادة الاستثمار المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي، تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية إلى توفير هذه المكونات الأساسية لبيئة الاستثمار،

---

**[٥٤] عادل الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جامعة حمد خيضر بسكرة، العدد ٥، الجزائر، ٢٠٠٩، ص١٠٩.**

**[٥٥] زيد ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان ، ٢٠٠٩، ص٢٦.**

بل وأصـــبحت تتنافس فيما بينها لتوفير أكبر قدر ممكن منها لنيل حصـــة أكبر من تدفقات الاستثمار العالمي، وذلك لتحقيق مستوى أعلى من النمو والتقدم والرفاهية الاقتصادية لشعوبها.

ومن الضـروري وجود مناخ أعمال سـليم بوصـفه عنصـرا مكملا لا غني عنه النظام الاسـتثمار الأجنبي، ويكمن أحد التحديات الرئيســية في جني منافع أكبر من العولمة في تحســين بيئة الأعمال المحلية: توفير لوائح تنظيمية ســليمة للصــناعة تشــجع على المنافســة، والتغلب على التأخير البيروقراطي وعدم الكفاءة، ومكافحة الفساد، وتحسين نوعية البنية التحتية.

ومن المثير للاهتمام، كسـياسـة تكميلية لقطاع الأعمال، أن تخفيف القيود على دخول الشـركات الجديدة يبدو أكثر أهمية من تخفيف القيود على سوق العمل، كوسيلة لتحسين مستويات المعيشة، وهو ما له أهمية واضحة بنفس القدر للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي، ولذلك فمن الضـروري إيجاد مناخ اسـتثماري نشـط لا يسـتبعد أحدا لتخفيف حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويشير المناخ الاستثماري إلى الركائز السياسية والمؤسسية للأسواق، ومن بينها مجموعة واسعة من السـياسـات والمؤسـسـات، وقد يشـتمل أيضـا على خدمات مثل البنية التحتية (أو الإطار التنظيمي لتوفير هذه الخدمات) [٥٦] .

ونخلص من ذلك أن مناخ الأعمال وتســهيلات تســيير الأعمال تحتل مرتبة هامة في قرار المســتثمر ، ويؤثر بصــورة مباشــرة على جذب الاســتثمارات الأجنبية، لذا نجد في نهاية القرن العشــرين كثيراً من الدول قد توجهت لمراجعة بيئتها التجارية ، ومناخ أعمالها ومراجعة أنظمتها المالية من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات على الدخول للاستثمار فيها لسهولة ممارسة

---

**[٥٦] تقرير عام عن التنمية، من الصحوة السياسية على الصحوة الاقتصادية في العالم العربي: الطريق الى التكامل الاقتصادي، البنك الدولي، بدون سنة نشر، ص٥١.**

الأعمال فيها، وكنتيجة لذلك ، وللنتائج الباهرة التي حققتها مجموعة كبيرة من الدول في هذا النطاق حيث عملت على تعديل أنظمتها المالية والإدارية بهدف تيسير الأعمال على المستثمرين الأجانب وتقديم تحفيزات وتسهيلات شاملة تساهم في جذب الاستثمار.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن تكلفة العمالة تساهم بشكل كبير وتعد من المحددات الرئيسة في اتخاذ قرار الاستثمار في الدولة، فالمستثمر يولي عناية خاصة بالمورد البشري كعنصر مساهم في التوجه للاستثمار. (٥٧)

وبخصوص النظم الضريبية فقد تطرقت بعض الدراسات إلى أن النظم الضريبية للدول المضيفة للاستثمار واتخاذها سياسات ضريبية تؤثر سلباً وإيجاباً على جذب ونفور المستثمر، فإن الضرائب لها تأثير على تنقل الاستثمارات فالزيادة في العبء الضريبي يؤثر سلباً على المؤسسات الدولية ويحد من تواجدها، كذلك الآجال المستحقة في استخلاص الضرائب ومدى تعقيد الإجراءات الإدارية يؤثران على الاستثمار ووجوده واستقراره. (٥٨)

---

(٥٧) **Miyamoto. K.(2003). Human capital formation and Foreign Direct Investment in developing countries. OECD working paper. Addison. T. and Heshmati.(2003).The new global determinants of FDI flows to developing countries. UNU-Wider Research paper.**

(٥٨) **Wei. S.(2000b). Local Corruption and global capital flows. Economic Aetivity.**

## المبحث الثالث

## آثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول

يهتم الأدب الاقتصادي للاستثمار الأجنبي بمدى الاستفادة للدول النامية المضيفة من الاستثمار الأجنبي.

ومن حيث هذا الأثر نجد أنه في السبعينيات، لم تقبل العديد من حكومات البلدان النامية الاستثمار الأجنبي بسبب اتجاه الشركات غير الوطنية إلى تحقيق أرباح ريعية دون الالتفات إلى التحسن في اقتصاداتها.

وفي الثمانينيات، اختلف هذا الرأي بالنظر إلى أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الإنتاج، ولكن أيضًا على معدل نمو هذا الإنتاج.

فيؤثر الاستثمار الأجنبي على أن يحفز معدل نمو الإنتاج للفرد في الدولة المضيفة، وينتشر التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة والسماح بإدخال التقنيات الحديثة والتقدم التكنولوجي والأثر على التشغيل، بالإضافة إلى حقيقة أن التدفقات الخارجية تمكن من تمويل عجز الحساب الجاري، كما يسهم في تطوير الموارد البشرية وتدريبها، وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير.

ومن هنا وجب بحث آثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول، من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي.**

**المطلب الثاني: الأثر على التشغيل والتضخم والتقدم التكنولوجي.**

## المطلب الأول

## الأثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي

للاستثمارات الأجنبية أثر على ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي، وهو ما نوضحه فيما يلي:

**أولاً: الأثر على ميزان المدفوعات:**

للاستثمارات الأجنبية زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي، وتمكنه بالتالي من زيادة الواردات دون الحاجة لزيادة الصادرات، فالشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعتها المرتبطة باسمها أو علامتها التجارية تفتح أمام الدول المستثمر فيها إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادرتها. [٥٩]

لكن تلك المزايا لن تتضمن في حد ذاتها تحسن حالة ميزان المدفوعات فهناك تحفظات عديدة ينبغي ذكرها قبل القفز إلى هذه النتيجة، وأهمها:

_ أن الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات المصاحب لتدفق الاستثمار الأجنبي لا يلبث بعد مدة أن ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضاً لدفع الفوائد ، وثمن استخدام براءات الاختراع ، ومقابل المعونة الفنية، ونحو ذلك من المدفوعات، هذا فضلاً عن تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى الخارج.

كل تلك الأمور تشكل عامل ضغط على ميزان المدفوعات، وعندما لا تكفي الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة لخدمة الاستثمار الأجنبي، فإن هناك تكلفة غير مباشرة يجب

---

**[٥٩] كمال النعيم، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السودان بالتطبيق على شركة سكر كنانة (١٩٧٥-١٩٩٨م)، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠٠٣، ص٤٥.**

أخذها في الحســـبان، تتمثل في الآثار الســـيئة للإجراءات التي تتخذها لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. [٦٠]

إن فرص زيادة صادرات البلد المضيف بفضل الشركات متعددة الجنسيات وشبكة السوق الواسعة الخاصة بها تقلل من أهميتها.

وهناك اتجاه ملحوظ من جانب نفس الشركات للحد من تصدير فروعها في البلد المضيف، وغالبًا ما يُحظر على الفرع التنافس مع الشركة الأم في الأسواق العالمية، وربما لا يُسمح فقط بالتصدير إلى أسواق معينة.

إن الاعتبار الأكثر أهمية، الذي تشير إليه الشركات متعددة الجنسيات على أنه مثل هذا السلوك، هو رغبة الشركة الأم في حماية سوقها أو سوق الشركات التابعة الأخرى ، أو تسعى إلى تنظيم العائد على المعرفة التقنية التي تمتلكها عن طريق الحد من قدرة بعض الصناعات على الوصول إلى أسواق معينة، وبالتالي خلق فرصة مناسبة للصناعات الأخرى لشراء نفس المعرفة التقنية ، وإغراق تلك الأسواق بإنتاجها.[٦١]

كما أنه ( ولو كانت إمكانيات زيادة الصادرات حقيقية ) فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الزيادة المحتملة في الواردات فمن الملاحظ أن الميل للاســتيراد الخاص بالشــركات الاســتثمارية مرتفع بشكل معتاد، فمعظم السلع الرأسمالية ونسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتم استردادها. كذلك فإن نمط الاســتهلاك الذي يترتب على وجود المشــروعات الأجنبية عادة ما يكون متحيزاً للسلع المستوردة، ومن ثم تتزايد الواردات ويتزايد الضغط على ميزان المدفوعات.

---

(٦٠) **Kumaresh Misra, Foreign Direct Investment on Industrial Development in Developing Countries, Industrial Cooperation in the Arabian Gulf, Vol. 22, No. 86, 2001, p. 24.**

(٦١) **حسام داوود، آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (١٩٩٥-٢٠٠٦) دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠، ص٤٧.نتمة**

بالإضـافة إلى أن الضـغط على ميزان المدفوعات قد ينشـأ أيضـاً بسـبب احتمال تدهور نسـب التبادل للدولة المضـــيفة للاســـتثمارات الأجنبية، ولكنها تميل إلى التدهور عندما تأتي بعد ذلك مرحلتان للتصدير العكسي لرأس المال. (٦٢)

**ثانياً: الأثر على النقد الأجنبي:**

يشـكل كذلك تدفق الاسـتثمار الأجنبي تأثيراً كبيراً على النقد الأجنبي والتكوين الرأسـمالي، والذي يعد أحد أهم الأسـباب التي تدعو للاسـتثمار الأجنبي، من خلال تعويض النقص في المدخرات المحلية للدول المضيفة وزيادة مواردها من النقد الأجنبي. (٦٣)

بالإضـافة إلى ذلك أنه من المتوقع عادة أن يؤدي وصـول الاسـتثمار بعد فترة زمنية معينة إلى زيادة أخرى في تكوين رأس المال المحلي.

وهناك سـببان: نتيجة هذه الاسـتثمارات هي زيادة الدخل المحلي، والتي يمكن أن توفر من ناحية أخرى، الاستثمار المحلي الذي يزيد من معدل تكوين رأس المال .

من ناحية أخرى، الاستثمار الأجنبي عادة ما يؤدي إلى وفرة خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية ، وتنمية المهارات التنظيمية والإدارية والفنية والتسـويقية المحلية، مثل إنشـاء صـناعات مسـتقلة لتزويد المشـاريع الأجنبية ببعض متطلبات الإنتاج التي تحتاجها، أو لإجراء بعض التصـنيع ، أو الإنتاج لمنتجات هذه المشاريع.

---

(٦٢) فؤاد مرسي، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢١.

(٦٣) UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ITE/IIT/10 VOL.1, New York, 1999. P13.

بالإضافة إلى ذلك، يسمح الاستثمار الأجنبي للحكومة بالحصول على إيرادات جديدة في شكل ضـــرائب جمركية وضـــرائب أرباح، وبالتالي تعزيز قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة ومشاريع التنمية وزيادة النقد الأجنبي.

ويساعد الاستثمار الأجنبي على زيادة الدخل من العملة الصعبة للبلد المضيف، وذلك بفضل مواردها المالية الضخمة والقدرة على الحصول على أموال من سوق الصرف الأجنبي، يمكن للشركات الأجنبية تعويض احتياجات العملات الصعبة للبلدان النامية لتمويل مشاريع التنمية ومقدار المدخرات المحلية المتاحة ، وبفرصها الاستثمارية المربحة والجذابة، يمكن لهذه الشركات أن تشجع المواطنين على الادخار، ووجودهم يساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة للبلدان النامية المضيفة.

ويتوقف زيادة حجم وتدفق النقد الأجنبي على عدة عوامل تتمثل فيما يلي: [٦٤]

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركات المستثمرة في بداية الاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات المستثمرة من البنوك الوطنية والمحلية.
- درجة تأثيرها على تحويل المدخرات المحلية ( من ) أو ( إلى ) مجالات الاستخدام والإنتاج الفعلي الفعال.
- كذلك حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج، وحجم المشروع الاستثماري نفسه وكونه كبير أم صغير.

وتبرز أهمية شكل الاستثمار هنا في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضرائب، كما أنها تقوم بتدفقات

---

**[٦٤] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٤٠.**

مالية كبيرة في شكل ضرائب ومرتبات للعاملين الوطنيين بها، كما أن الاستثمار المبدئي بالكامل يتم تمويله بواسطة أموال الشركة، وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال فإن ذلك يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلية خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

## المطلب الثاني

## الأثر على التشغيل والتضخم والتقدم التكنولوجي

يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار موجبة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من خلال عنصر العمل والأثر على التشغيل في هذه الدول وذلك من خلال أربعة قنوات هي :

قناة المنافسة، وقناة التدريب، وقناة التقليد، وقناة الروابط [٦٥] .

بالإضافة إلى التأثير على معدل التضخم إيجاباً لزيادة الصادرات ونمو الإنتاجية الكلية، فكمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، ويعرفها البعض بأنها مقياس لمدى كفاءة توجيه موارد الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات.

كما تؤدي عمليات الاستثمار الأجنبي في الدول المختلفة إلى زيادة ما في مستوى العمالة، ويترتب عليها زيادة في الأجور، كذلك قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل استخدام خدمات معينة أو استثمار أراضي أو مبان أو نحو ذلك، والتي قد تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المزيد من التنمية ولكن لا ينبغي من ناحية أخرى التضخيم في مثل هذه الآثار، أو تصور أنه قد لا تصاحبها بعض الآثار السلبية، فالزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظراً لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة

---

**[٦٥] عبد الله غانم، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد ٢٨، عدد٣، حلوان، ٢٠١٤، ص٨٣.**

رأسمالية عالية من جهة، ولأن ما قد يطلب بطريق غير مباشر من العمالة في فروع الإنتاج التي تخدم الاستثمار الأجنبي بتقديم مدخلات ، أو تسويق منتجات المشروع الأجنبي قد لا يكون كبيراً.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تستخدم الشركات الأجنبية عناصر غير محلية بكميات كبيرة، إما لطلب مهارات عالية المستوى، أو لتجنب الإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، والتأثير الأجنبي على العناصر المحلية. قد لا يكون الدفع كبيرًا، لأن معظم العمالة المحلية المستخدمة في المشاريع الأجنبية هي عمالة غير ماهرة، وأجورهم عادة ليست عالية، ولكن من ناحية أخرى، قد تحصل بعض المجموعات على دخل مرتفع، خاصةً بناءً على المعاملات التجارية مع الشركات الأجنبية ، وقد تؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى اختلالات في الأجور وهيكل الرواتب والدخل الإجمالي، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل.[٦٦]

يعتبر التأخر التكنولوجي في العديد من دول العالم الثالث والدول النامية السبب الرئيسي لإعاقة برامج التنمية في هذه البلدان، وبالتالي يمكن للتقدم التكنولوجي أن يلعب دورًا مهمًا في دفع عجلة التنمية.

---

**[٦٦] كمال عيسى، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السودان، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٢، ص٥٠.**

تدفعنا الفجوة التكنولوجية أو التخلف الموجود بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وكذلك الفجوة بين هدف البلد النامي المضيف وتوقعاته والوضع الحالي للمستوى التكنولوجي، إلى زيادة عدد القضايا الرئيسية التي تهتم بها الدول النامية كمحور رئيسي، ومن تلك القضايا: [٦٧]

- ليس من السهل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية المضيفة، ولكن هناك شروط تفرضها الشركات متعددة الجنسيات، مثل الشروط المتعلقة بالبنية التحتية للخدمات والمشاريع الخاصة، والشروط المتعلقة بإعادة تصدير التكنولوجيا، ومشاركة العمالة الوطنية في البحث والتطوير الوطني للتنمية.
- مدى مناسبة مستوى التكنولوجيا التي تم نقلها إلى الدول المضيفة مع خصائص ودرجة التقدم، وأهداف هذه الدول (قضية الملائمة).
- لا يمكن للبلد المضيف الحصول على التكنولوجيا مجانًا أو حتى بسعر منخفض، لأنها ليست منتجًا عامًا يمكن لأي فرد أو شركة استخدامه مجانًا.
- إن التطور التكنولوجي للبلدان النامية إلى الحد الذي تكون فيه مستقلة وغير معتمدة على بلدان أجنبية، هو الهدف المتمثل في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالدخول والانخراط في أنشطة الإنتاج في أراضيها.

ويعتمد تحقيق هذا الهدف على المدى الذي وصلت إليه هذه الشركات هم على استعداد للمساهمة في التطور التكنولوجي.

---

**[٦٧] عبد الله بلوناس، العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، ٢٠١٥، ص٨.**

من خلال تنفيذ خطط التنمية والبحوث على المنتجات والأســـواق والمنظمات وإدارة هذه البلدان، بدلاً من التنفيذ في البلد الأم، أو من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب الوطني، أو تنفيذ الابتكار أو كل هذه البدائل في هذه البلدان.

إن تكييف المســـتوى التكنولوجي مع أهداف البلدان النامية ســـيقلل من معدل البطالة، وبالتالي تحقيق توزيع عادل للدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

# الفصل الثاني

# واقع الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الإماراتي

## المبحث الأول

## خصائص ومراحل تطور الاقتصاد الإماراتي

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة دولة تعتمد على زراعة الواحات، وصـــيد الأســـماك وتجارة التمور واللؤلؤ، وذلك ما قبل الاتحاد، وهو الأمر الذي تطور بعد اكتشـــاف النفط لتتحول لدولة ذات اقتصـاد ريعي يعتمد على البترول، وبعد إنشـاء دولة الاتحاد سـعت الدولة بخطوات واضـحة نحو التنوع الاقتصـــادي، ليتنوع ويتميز بمجموعة من الخصـــائص والسـمات التي تميزه عن غيره من اقتصـــــادات المنطقة العربية حيث الموقع الاســـــتراتيجي والاحتياطات المالية القوية، وتوفر الصـناديق السـيادية، وغيرها من السـمات التي جعلتها بيئة اقتصـادية واعدة، لما تتمتع بها الدولة بقوانين مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، وهو ما نوضحه فيما يلي:

المطلب الأول: سمات الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي.

## المطلب الأول

## سمات الاقتصاد الإماراتي

في عام ١٩٧١، أنشأ الأب المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيَّب الله ثراه الاتحاد الذي شكل رؤية أوسع وأوسع للاقتصاد الوطني، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل بوضوح على أن هذا الاقتصاد قد شهد أكثر من أربعين مرة. المرحلة الانتقالية عام ١٩٧٠ غير اتجاهه في العديد من الجوانب، حتى أصبح أحد أكثر الاقتصادات تطوراً في المنطقة والعالم، وحتى أصبح أحد الاقتصادات الموجهة بقوة نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة، بسبب تركيزه القوي على الإبداع والابتكار والاعتماد والأهمية المتزايدة للمعرفة في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. [٦٨]

وقد بدأت الإمارات العربية المتحدة مسيرة الاتحاد في عام ١٩٧١م باقتصاد وطني لا يتجوز ناتجه المحلي الإجمالي نحو ٦.٥ مليار درهم، ومنذ هذا التاريخ انطلق هذا الاقتصاد نحو الازدهار، مسجلا معدل نمو سنوي لم يقل متوسط السنوي عن ٤٪، إلى أن تجاوزت قيمة ناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ ما مقداره ١٠٦٧ مليار درهم، مما يعني أن هذا الناتج قد تضاعف كثيرا بعد ٤٢ عاما من التنمية الاقتصادية، إلى أكثر من ١٦٤ مرة،

وهذا النمو لن يتوقف بل إن التوقعات ترجح تواصله خلال السنوات المقبلة؛ استكمالاً لمسيرة الازدهار ذاتها، ويتوقع أن يصل النمو الاقتصادي الإماراتي على مدار السنوات الخمس المقبلة إلى نحو ٥.١٪ سنوياً. [٦٩]

---

**[٦٨] تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، قطاع شئون السياسات، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.**

**[٦٩] ملحق أخبار الساعة الواحدة، ٤٢ عاما من التنمية: اقتصاد معرفي مستدام، روح الاتحاد، صادر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بابو ظبي، أبو ظبي، ٢٠١٣.**

وقد اســتطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تقطع شــوطاً طويلاً في مســيرة النمو الاقتصــادي ومقدرة عالية على تنويع قاعدة الموارد، بما يمكنها من تفادي تقلبات أســواق ســوق النفط، فقد ارتقى أداء مختلف القطاعات، حيث يتميز اقتصـــاد الإمارات بالتحرر والانفتاح على الســـوق العالمي تصــديراً واســتيراداً، فقد تمكن الاقتصــاد الإماراتي من تحقيق معدلات نمو مقبولة تمثلت في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل بلغ ٢.٤ بالأسعار الحقيقية، وحوالي ٩.٥مقارنة بالأسعار الحقيقية، وكذا ارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي ٤.٥ وبمعدل ١٠.٦٪ بالأســعار الجارية خلال تلك الفترة، وفي مجال علاقات الدولة بالعالم الخارجي حققت إجمالي الصـــادرات من الســـلع والخدمات نمواً بلغ ١٣٪ وحققت الواردات من الســـلع والخدمات نمواً بلغ ١٧.١٪. [٧٠]

وقد تميز الاقتصاد الإماراتي بعدة خصائص تجعله متخلفاً عن معظم اقتصادات العالم من الدول النامية والمتقدمة، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص :

ابتاع نظام الاقتصــاد الحر والاعتماد على النفط والقوى العاملة الوافدة، وضــيق الســوق المحلي والموقع الجغرافي حيث تبنت الإمارات العربية المتحدة منذ نشـــأتها نظام الاقتصـــاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى العرض والطلب، والمعطيات الأساسية والتي تتمثل بالأســعار والاســتثمار في القطاعات الاقتصــادية الإنتاجية والخدمية والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الادارة الحكومية.

وأهم ما يميز الإمارات العربية المتحدة اقتصــادياً رؤيتها التنموية بشكل عام، وفي المجال الاقتصــادي يتم توجيه الاهتمام الكبير نحو التخطيط المستقبلي، وفي إطار التوجه الإماراتي نحو

---

**[٧٠]تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة، قطاع شئون السياسات، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص٢٤.**

الاقتصـاد المبني على المعرفة، يتضـح التخطيط العلمي للوصـول إلى هذا الهدف، واسـتشـراف المسـتقبل بشـأنه في رؤية الإمارات ٢٠٢١ والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضـل الدول عالمياً في الذكرى الخمسـين لإنشـائها، والرؤية الاقتصـادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبي، وتؤكد تلك الرؤى على خصـائص الاقتصـاد الإماراتي حيث يتميز الاقتصـاد الإماراتي وفق ملحق أخبار الساعة،[٧١] بالآتي:

- جذب أفضـل الخبرات العالمية في الصـناعات التي تحتاج إلى المهارات المطلوبة لتدعيم خبرات المواطنين، وهكذا يحتفظ الاقتصـاد الإماراتي بأجود الكفاءات وأكثرها إنتاجاً من رواد الأعمال والعالمين.
- التنوع الاقتصـادي في الإمارات أسـهم في تحقيق تنمية مسـتدامة لمسـتقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية، وهذا اسـتوجب تفعيل قطاعات اسـتراتيجية جديدة لتوجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى.
- النمو الاقتصـادي المتوازن عبر حزمة من مصـادر الطاقة المسـتدامة، والتي تؤمن الإمارات العربيـة المتحدة من خلالها دوراً مهماً في مجال الطاقة البديلة والمتجددة ومنها الطاقة النووية.
- التنـافس الاقتصـادي الـدائم، حيث تتطلع الإمـارات العربيـة المتحدة إلى تخطي النمـاذج الاقتصـادية التقليدية من خلال التوجهات الأكثر مرونة في الإدارة والاسـتثمار، حيث تركز الدولة على تلبية احتياجات المتعاملين وتصميم السلع والخدمات حسب متطلباتهم.

---

**[٧١] عباس الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجاب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ع١٧، ٢٠١٦، ص١٦٢.**

- تحفيز ريادة الأعمال المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث يكون اقتصاد الإماراتي أنموذجاً للنمو الاقتصادي المستدام.
- تشجيع الشراكات الدولية والتكيف مع الحقائق العالمية المتغير مثل: ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل تركيا والصين.
- تبني نموذج اقتصادي يعتمد على المعرفة والابتكار، والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي.
- الاعتماد على بنية تحتية متطورة للمعلومات والاتصالات من خلال ربط كافة المؤسسات ببعضها، إعطائها ميزات تنافسية في التعامل والتفاعل مع العالم، وهذا ما يسمى بالعالم الرقمي.
- دخول الإماراتيين سوق العمل لتحقيق الذات والتمكين الاقتصادي، وإظهار الروح القيادية والتي تفتح للمجتمع الإماراتي الأفاق الاقتصادية الواسعة.
- تسهم التشريعات في تعزيز فعالية الأسواق وحماية الملكية الفكرية، من الأمر الذي يعزز من النمو الحكومي الشراكة بين القطاعين الاقتصادي ويضاعفه.

كما أشارت جريدة "الرؤية " في تقريرها عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بأن اقتصاد الإمارات يعتبر من أنجح الاقتصادات العالمية وذلك بسبب القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث تحولت الإمارات السبعة التي كانت متفرقة وفقيرة إلى دولة واحدة تتمتع بالاستقرار والنجاح الاقتصادي.[٧٢]

---

[٧٢] **جريدةالرؤية، اقتصاد الإمارات الأكثر تنوعاً في المنطقة، نشر: ١٥/سبتمبر/٢٠٢١، رابط: https://n9.cl/8xtuj**

لذا فقد استطاعت الدولة المزج بين المهارات والخبرات التجارية المكتسبة من كونها مركزاً للتجارة البحرية وصناعة اللؤلؤ منذ القدم، وبين العائدات النفطية التي بدأت تتدفق منذ عام ١٩٦٢ لخلق دولة رفاهية ذات اقتصاد متنوع، وأصبحت اليوم مركز إقليمي للصناعة والخدمات، كما أشارت الجريدة بأن الاقتصاد الإماراتي يتميز بعدة سمات تتمثل فيما يلي[٧٣]:

- اتباع نظام اقتصادي حر.
- الاعتماد على النفط.
- الاعتماد على القوى العاملة الوافدة.
- ضيق السوق المحلي.
- الموقع الجغرافي المتميز.

كما يمتاز الاقتصاد الإماراتي بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً أيضاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص :

إتباع نظام الاقتصاد الحر

الاعتماد على النفط

الاعتماد على القوى العاملة الوافدة

ضيق السوق المحلي الموقع الجغرافي[٧٤].

---

**[٧٣] عبد الجبار العزعزي، أثر التنمية المستدامة للموارد المائية في اقتصاديات الامارات العربية المتحدة: دراسة تأصيلية، رسالة دكتوراة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ٢٠١٧، ص١٨٥، نقلاً عن:جريدة الرائد، تقرير عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٦.**

**[٧٤] محمد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٢، ص٢.**

وقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السرق، بحيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادي الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة، وبعبارة أخرى فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور ريادي في الاقتصاد الوطني، بحيث يقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية لنظام الاقتصاد الحر مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى التي اتبعت في الدول الاشتراكية.

## المطلب الثاني

## مراحل تطور الاقتصاد الإماراتي

منذ تأسيسها عام ١٩٧١، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أنجح التجارب الفيدرالية في العالم العربي المعاصر، وذلك بفضل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي شغل منصب مقاليد الحكومة

اعتمد اقتصاد دولة الإمارات بشكل أساسي على زراعة الواحات، ومصايد الأسماك، وتجارة التمور واللؤلؤ. ومع ذلك ، فبعد اكتشاف النفط في الخمسينيات من القرن الماضي، شهد هيكل الحياة الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة تغييرات جوهرية،جمعت الإمارات العربية المتحدة بين المهارات والخبرات التجارية التي اكتسبها مواطنوها كمركز للتجارة البحرية وصناعة اللؤلؤ منذ العصور القديمة مع عائدات النفط التي بدأت في التدفق في عام ١٩٦٢ لإنشاء دولة تنموية ليبدأ عصر التنويع الاقتصادي،[٧٥]وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي والإنفاق الحكومي وسياسة

---

[٧٥] **الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات، تاريخ دولة الإمارات، تاريخ نشر: يونيو ٢٠٢٠، اطلاع: سبتمبر ٢٠٢١، رابط:** https://u.ae/ar-ae/more/history-of-the-uae

التنويع الاقتصـــادي الوطني، الأمر الذي أحدث تغيرات جذرية في هيكل الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية في دولة الإمارات، وانعكس بشكل كبير على ازدهار القطاعات التالية:

- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
- تجارة الجملة والتجزئة
- خدمات الصيانة والتصليح
- العقارات
- الشركات وخدمات الأعمال
- الإنشاءات والبناء
- التصنيع

وتواصـــل الحكومة جهودها للتحول إلى اقتصـــاد قائم على المعرفة من خلال تشـــجيع الابتكار وتقوية الإطار التنظيمي في القطاعات الرئيســـية. ونظرًا لاحتياطاتها النفطية الهائلة، أصـــبحت البلاد الآن مركزًا إقليميًا رئيسيًا للصناعة والخدمات، حيث احتلت احتياطيات النفط المرتبة الثالثة في العالم ، واحتياطيات الغاز الطبيعي في المرتبة الرابعة في العالم ،

هذا وتحتل الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً وعالمياً من حيث الحرية المالية والاقتصادية ، وسهولة تأسيس الشركات.[٧٦]

فقد بدأ الاقتصـــاد الإماراتي وفق خطوات واضـــحة يوضـــح مدى التطور الهائل في الحياة الاقتصـــادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ففي بادئ الأمر اعتمد الاقتصـــاد الإماراتي على تجارة اللؤلؤ حتى الثلاثينيات والزراعة وصيد الاسماك، كما بدأ النمو الاقتصادي والتنمية مع قيام

---

[٧٦] **جريدة الرؤية، اقتصاد الإمارات الأكثر تنوعاً في المنطقة، نشر: ١٥/سبتمبر/٢٠٢١، رابط: https://n9.cl/8xtuj**

دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١، عندما شكل قطاع النفط ٧٥٪، حيث أدى انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٨١ إلى انخفاض معدل النمو حتى عام ١٩٨٥.

تلت المرحلة اللاحقة حيث التخطيط والاستعداد للانطلاق من خلال التنمية التي شنتها الدولة في كافة أوجه التنمية، حيث تشكيل مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية رسمية، ومن ثم خلق فرص عمل لجذب مواطني الدولة بحوافز ورواتب تساعد على تحسين مستويات المعيشة، وخلق اقتصاد قوي ومستدام.

هذا وقد حرصت وتحرص المشاريع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على خلق قواعد إنتاجية متنوعة ومصادر متنوعة للدخل القومي ولضمان اقتصاد قوي ومتوازن ومستدام، لا يتأثر تقدمه بإنتاج ودخل النفط الخام الذي يمكن أن يرتكز على الاقتصـــاد العالمي، وذلك من أجل الاستمرار في توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطني دولة الإمارات وتوفير فرص العمل المناسبة لهم.

قامت الدولة بتوسيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية، حيث حسن استغلال الموارد النفطية، وتقديم الدعم الحكومي، والاســتثمار في تنمية القطاعات الاقتصـــادية الواعدة، وتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي الأمر الذي ساهم في تطور الاقتصاد الإماراتي وتحقيق تنمية اقتصادية عالية شكلت منها بيئة استثمارية متميزة. [٧٧]

بالإضافة إلى صياغة القوانين والتشريعات وتحديثها لمواكبة متطلبات العصر، لتصل الوضع الاقتصـادي الحالي الإماراتي من أقوى اقتصـادات العالم، وذلك بفضـل اتباعها أسـلوب التنمية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، حتى أصبحت

---

[٧٧] **التقرير الاقتصادي لإمارة دبي ٢٠١٩، دبي والاقتصاد العالمي في ٢٠١٨-٢٠١٩، دبي، ٢٠٢٠، ص٤.**

ذات مكانة اقتصـادية مميزة عربياً وعالمياً، وذلك بالرغم من التحديات التي لازالت تواجهها الدولة بكل حرص واجتهاد،[٧٨]كما حققت الإمارات ( وفق ما أوردته وزارة المالية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧) مؤشرات تنافسية عالمية، وكانت من أهم أبرز الإنجازات ما يلي: [٧٩]

- المركز الأول عالمياً في مؤشر السياسات المالية لعام ٢٠١٦.
- المركز الأول عالمياً في مؤشر الكفاءة الحكومية وحسن إدارة الأموال العامة، حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية ٢٠١٤.
- المرتبة الأولى العالمية للسنة الثالثة على التوالي، في مؤشر ثقة الشعب بالحكومة وفق تقرير أدلمان للثقة ٢٠١٦.
- المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤشر إنسياد لاستقطاب الكفاءات، ووفرة الأيدي العاملية من أصحاب المهارات والخبرات ٢٠١٥/٢٠١٦.
- مركز متقدم ضمن الدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً، والتمتع بقدرات تنافسية تؤهلها لمزاحمة الاقتصاديات العالمية المتقدمة .

والانضمام لقائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٢١، بينها تصدر المعايير العالمية للوضع المالي الحكومي، من حيث إدارة الأموال العامة، والثقة بمتانة الاقتصاد، والمعدل الأول العالمي في قدرة الحكومة على تحفيز الابتكار في قطاع الاقتصاد.

---

**[٧٨]محمد عميرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٣، ص٣.**

**[٧٩] وزارة المالية، الامارات والتنافسية العالمية، ٢٠١٦، إطلاع: ٢٠٢١/٩/٢٠، رابط: https://fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Reports/Attachments/20/10%20Anniversary%20Booklet.pdf**

ووفقاً للتقرير الاقتصـادي السـنوي ٢٠١٨ لوزارة الاقتصـاد، بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ بالأسـعار الحقيقية ١٤٢٢.٢ مليار درهم تقريباً على مسـتوى الدولة مقابل ١٤١١.١ مليار درهم تقريباً نهاية ٢٠١٦، محققاً نمو بنسبة ٠.٨٪.[٨٠]يستعرض الجدول التالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٧:[٨١]

| القطاع الاقتصادي | مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي عام ٢٠١٧ |
|---|---|
| النفط الخام والغاز الطبيعي | ٢٩.٥٠٪ |
| تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات | ١١.٧٠٪ |
| لأنشطة المالية وأنشطة التأمين | ٨.٦٠٪ |
| التشييد والبناء | ٨.٤٠٪ |
| الصناعات التحويلية | ٨.٣٠٪ |
| الإدارة العامة للدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي | ٥.٨٠٪ |
| أنشطة العقارات | ٥.٧٠٪ |
| النقل والتخزين | ٥.٤٠٪ |
| الكهرباء والغاز والماء | ٣.٢٠٪ |
| المعلومات والاتصالات | ٢.٩٠٪ |
| لأنشطة المهنية والعلمية والتقنية | ٢.٦٠٪ |
| الإقامة وأنشطة الخدمات الغذائية | ٢.٢٠٪ |
| أنشطة الخدمات الإدارية والدعم | ١.٩٠٪ |
| القطاعات الأخرى | ٣.٩٠٪ |

ومن منظور درجة التنويع الاقتصـادي والأهمية النسـبية للأنشـطة الاقتصـادية في الناتج المحلي الإجمالي، تشـير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسـعار

---

[٨٠] **تقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٨، وزارة الاقتصاد، قطاع شئون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات، ٢٠١٨، ص٢١.**

[٨١] **الاقتصاد بين الماضي والحاضر، الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ إطلاع: ٢٠٢١/٩/٢١، رابط: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-present**

الجارية يبلغ حوالي ١.٠٩٢ مليار درهم، ومعدلات النمو بالأســـعار الجارية ٣.٢ و ٢.٥ على التوالي. مقارنة بعام ٢٠١٦، النسبة المئوية محسوبة بالأسعار الثابتة في نهاية عام ٢٠١٧.

## المبحث الثاني

## استراتيجيات الاستثمار الأجنبي في الإمارات

تخطو دولة الإمارات خطوات واضـحة ومسـتمرة نحو اسـتقبال الاسـتثمار الأجنبي، حيث تسـعى الدولة إلى توجيه الاسـتثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف حيث نقل وتطوين التكنولوجيا الحديثة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، والتركيز على الصناعات كثيفة رأس المال والمشـروعات المعتمدة على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي، وبناء مجتمع قائم على المعرفة المعاصرة مع الحفاظ على المكتسبات الوطنية، والتركيز على تطوير قطاعات تقنية المعلومات والاتصـالات والصـحة، والتوجه نحو المشـاريع الصـناعية الضـخمة، وذلك وفق جملة من المبررات التي تجعل الاســـتثمار في الدولة ومناخه، مناخاً مثالياً؛ لذا عمدت إلى اتخاذ مجموعة من السياسات الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي بشتى أنواع خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضـع أرض صـلبة من التشريعات القانونية التي تساهم في تحفيز الاستثمار الأجنبي بالدولة لتحقيق مناخ اســتثماري فريد واســتراتيجي، وفي هذا المبحث نتطرق لأهم اســتراتيجيات الاستثمار الأجنبي المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات.**

**المطلب الثاني: دور التشريعات القانونية في تحفيز الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات.**

## المطلب الأول

## سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات

منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيات القرن العشرين أصبح مفهوم التنويع الاقتصادي رمزا وشعارا للسياسة الاقتصادية في معظم دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كان المحرك الرئيسي لتجسيد ذلك المفهوم هو مدى وعي القيادة الإماراتية بقابلية الموارد النفطية للنضوب مستقبلا، وهو ما كان دافعا لها للعمل من أجل تبني إستراتيجيات جديدة تضمن بقاءها واستمرارها في الحقل الاقتصادي من خلال انتهاجها لجملة من السياسات الاقتصادية بغية تنمية الصناعات ذات الرأسمال الكثيف من جهة، وتنمية بنيتها التحتية المادية والاجتماعية والاستثمار الأجنبي فيهما من جهة أخرى. [٨٢]

غير أن تجسيد الواقع المأمول من الاستثمار الأجنبيوتحقيق التنوع الاقتصادي على أرض الواقع يتضمن إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد بغية الخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على مصدر واحد أو قطاع رئيسي معين، الأمر الذي يقتضي توفر جملة من الآليات ذات الكفاءة والفعالية العالية والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي الفعلي وجذب الاستثمار.

لذا فيجب لتحقيق التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي كانت دولة الإمارات كغيرها من الدول التي بحاجة لتحقيق مجموعة من الاستراتيجيات الهامة والسياسات اللازمة لجذب هذا النوع

---

**[٨٢]جبار بوكثير، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، جامعة العربي أم البواقي، عدد٧، ٢٠١٧، ص٣٤٦-٣٣١.**

من التطور الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب بالإضافة لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم الجاذب للاستثمار.

فالاســـتثمار الأجنبي في أي دولة، يمكن أن يعني وببســـاطة الفارق بين الثراء والفقر، والنمو والركود، لذلك عملت دولة الإمارات على توفير كل الحوافز للمســـتثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم على العمل والاستثمار في بيئة العمل في دولة الإمارات.

وتشير نتائج مختلف الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة أن الأسباب الرئيسية التي جعلت المستثمرين يتخذون قرار الاستثمار في دولة الإمارات لعدة أسباب كان أهمها، ما يلي: [٨٣]

- الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة الإمارات.
- درجة الأمن العالمية في الدولة حيث تتبوأ دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً متقدماً في مؤشر الأمن والأمان.
- توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- توافر الخدمات المصرفية.
- انعدام الضرائب.
- القيام بعمليات إقليمية قابلة للربح.
- التحدث بالإنجليزية على نطاق واسع داخل الدولة.
- إمكانية تحقيق وتحويل الأرباح إلى الخارج.

---

**[٨٣] علي النعيمي، أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من ١٩٨٧-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، ٢٠١٦، ص١١٦.**

ويلاحظ هنا أن عمليات الاستثمار الأجنبي في الدولة لم يأت من خلال توفير عنصر واحد أو أكثر، بل تكاملت العناصر مع بعضها مستندة على الاستقرار السياسي التي تعيشه دولة الإمارات، وبالتالي تطور البيئة الاقتصادية بمختلف القطاعات لتوفر المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما لعبت استراتيجيات وسياسات الدولة في جذب الاستثمار دوراً كبيراً لا يمكن التغاضي عنه والذي وافقه مجموعة من المميزات التي تميزت بها الدولة والتي جاءت كوسائل مساعدة لتحقيق النمو الاقتصادي الاستثماري. [٨٤]

ونحو تحقيق أعلى معدل من الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة قامت الدولة بتحقيق مجموعة من العوامل المساعدة في تحفيز الاستثمار الأجنبي، كما اتبعت مجموعة من سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الدولة، **وفيما يلي نوضح تلك العوامل والسياسات من خلال ما يلي:**

تميزت دولة الإمارات بموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم، مما أهلها لتكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسية العالمية النشطة انتاجاً واستهلاكاً، فهي تتوسط على سبيل المثال ما بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان النشطة اقتصادياً وإنتاجيا، وبين منطقة الشرق الأوسط التي تمثل سوقاً استهلاكياً كبيراً فضلاً عن قربها من دول الاتحاد الأوربي وجزء من أفريقيا، والتي استغلت العامل الجغرافي لتحقيق طفرة نوعية في النقل البحري من خلال انشاء مجموعة كبيرة من الموانئ بدرجة عالية من التنظيم والاعداد والجاهزية. [٨٥]فعملت دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة إمارتي أبو ظبي ودبي خلال العقود الماضية على إنشاء بنية تحتية متميزة ومتينة، ليس فقط

---

**[٨٤]محمد القتيبي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات دول الخليج، العضاض للنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص٥١.**

**[٨٥] المرجع السابق نفسه، ص٥١.**

على مستوى الشرق الاوسط، بل على المستوى الدولي، شملت عدة طرق واتصالات ومطارات وموانئ حديثة وغير ذلك كأحد وسائل الجذب المؤسسي والخدمي.[٨٦]

ويمكن اعتبار السياسات الحكومية لدولة الإمارات، وإبرامها العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية دورا في تسهيل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول.

وعملت دولة الإمارات على إنشاء مناطق حرة وصناعية من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي، والتي يمكن إقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة (١٠٠٪) والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة، ومنها ما أصبح متداولاً على المستوى الدولي كالمنطقة الحرة في جبل علي " دبي" [٨٧] واستغلت الإمارات الفوائض المالية ما يمكن اعتباره الاستغلال الأمثل، ويمكن اعتبارها من أكثر دول العالم من حيث استغلال الفوائض المالية الناتجة عن مبيعات النفط، حيث عملت جاهدة للاستفادة من توافر السيولة النقدية بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة التي أسهمت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وموفرة شبكة جيدة من المؤسسات المالية اللازمة لتسهيل تدفق الأموال ولخدمة المستثمرين.[٨٨]

فضلاً عن ذلك فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد مشروع الخارطة الاستثمارية لتعزيز موقعها على خارطة العالم الاستثمارية وتشجيع جذب الاستثمارات إلى كل

---

**[٨٦] دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز إحصاء أبو ظبي، الكتاب الاحصائي السنوي لإمارة أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٧.**

**[٨٧] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠١٣، ص٨٨.**

**[٨٨] دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص١١٧.**

إمارة وفق احتياجاتها والميزات التي تتمتع بها بما يضـــمن أن تكون مقصـــداً لرجال الأعمال ورؤوس الأموال وتعريف المستثمرين من جميع أنحاء العالم.[٨٩]

ومن هنا نلاحظ أن التوجه الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الداعمة لها هو دعم تطوير وتحويل الاستثمار الأجنبي إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فضلاً عن كونها أداة مهمة لنقل وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة مع الشركات الدولية متعددة الجنسيات باعتبارها القوة الرئيسية؛ لذلك، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى وضع القواعد والأسس لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي، واعتماد سياسة مفتوحة للمستثمرين الأجانب من خلال إجراءات التيسير، وتحديد النسبة التي تسمح لهم بممارسة الأعمال التجارية بسلاسة.

---

**[٨٩]محمد بن ناصر، درجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر هيرفندال – هيرشمان، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة٢– مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، عدد١٨، ٢٠١٨، ص١٤٨–١٣٤.**

## المطلب الثاني

## دور التشريعات القانونية في تحفيز الاستثمار الأجنبي بدولة الإمارات

إيمانا بدور الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً المباشرة منها لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وما تلعبه من دور هام في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى دورها في تعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية ودفع عجلة التطور الاقتصادي، كما تعتبر الاستثمارات الأجنبية مصدراً للموارد المالية، وتساهم في إيجاد فرص عمل جديدة وجذب التكنولوجيا، بالإضافة إلى العديد من الإيجابيات الأخرى التي يمكن أن تحققها الاستثمارات الأجنبية، [٩٠] لذلك أولت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة لتوفير المناخ القانوني الجاذب للاستثمارات الأجنبية.

فلم تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة على عنصر العامل الجغرافي أو السياسات الإنمائية التي تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي فقط، بل تبعتها بالتشريعات القانونية التي تساهم بشكل كبير في تحفيز الاستثمار الأجنبي بالدولة، لما للتشريعات القانونية وطبيعتها من دور هام وكبير في تعظيم الاستثمار الأجنبي وجذبه وما تثيره من وسائل تحفيزية وتسهيلات قانونية تعمل على تخفيف الأمور على المستثمرين وبالتالي جذبهم للاستثمار في الدولة.

فاستمرت دولة الإمارات بالاهتمام بقطاع الاستثمار الأجنبي ومحاولة تذليل جميع العراقيل أمام المستثمرين من خلال القوانين والتشريعات التي تكفل ذلك، حتى تكفل في إعداد قانون جديد للاستثمار يوفر الإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية وبنظم تدفقاتها وحركتها، ويتيح القانون الملكية الأجنبية لما يصل إلى ١٠٠ % من الشركات خارج المنطقة على أساس

---

**[٩٠] دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠١٥، ص٧.**

كل حالة على حدة، وبما يعزز توجهات دولة الإمارات الاستراتيجية نحو الاقتصاد المعرفي والتنويع. [٩١]

ومن أهم التشريعات التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في تذليل الصعوبات امام المستثمرين الأجانب، فقد قامت الدولة بإصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨م لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويهدف هذا المرسوم بقانون اتحادي (وفقاً لما تنص عليه المادة الثانية) على تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والازدهار في ربوع الإمارات.

وتسري أحكام هذا القانون على كافة مشاريع الاستثمار الأجنبي التي تؤسس وترخص في الدولة بعد العمل بهذا القانون، ويستثني من الخضوع لأحكامه المشاريع التي تؤسس في المناطق الحرة المالية وغير المالية في دولة الإمارات. [٩٢]

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة حزمة محدثة من قوانين الاستثمار ذات الصلة وأنشأت هيئة مستقلة لمراقبة سوق رأس المال ووضع الأساس لتطبيق قواعد تسجيل الشركات والإفصاح والشفافية ومبادئ الحوكمة لخلق بيئة مناسبة وملائمة تشجع الاستثمار وجذب المدخرات والاستثمارات الوطنية والأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، لدى دولة الإمارات قوانين جمركية صارمة؛ من أجل منع تداول ومرور البضائع الممنوعة التي تضر بالاقتصاد والمشاريع العاملة في الدولة، وقد أدت هذه الجهود في النهاية إلى إصدار ٢٠١٨ المرسوم الاتحادي رقم ١٩ على الاستثمار الأجنبي

---

**[٩١] دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ١١٨ .**

**[٩٢] المادة (٣) من قانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨م لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة.**

المباشر، والذي يوفر العديد من المزايا والضمانات للاستثمار الأجنبي وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية. [٩٣]

والجدير بالذكر أن القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أول تشريع اتحادي ينظم بشكل موحد الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الاتحادي، وبعض قرارات مجلس الوزراء الاتحادي، وبعض الأحكام الواردة في الشركات التجارية، الإلكترونية تلتزم المعاملات والقوانين التجارية ، وبعض التشريعات المحلية التي تسنها كل إمارة بتنظيم وتشجيع الاستثمار العام أو الخاص.

هذا وأطلق المشرع الاتحادي العديد من الحوافز الاستثمارية من خلال التشريعات القانونية، والتي أطلق عليها اسم مزايا مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر وقد عرف المشرع الاتحادي هذه المزايا بأنها" الحوافز التي يستفيد منها المشروع الأجنبي وفقاً لهذا المرسوم بقانون التشريعات النافذة في الدولة" فقد عرف المزايا بالحوافز ،[٩٤] والتي يمكن أن نوضحها فيما يلي:

**أولاً: معاملة شركات الاستثمار الأجنبي معاملة الشركات الوطنية:**

وفقا لنص المادة (٨/١) من المرسوم الاتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨م تعامل شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون معاملة الشركات الوطنية في الحدود التي تجيزها التشريعات النافذة في الدولة، والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها[٩٥].

ويلاحظ من هذا النص القانوني أن الدولة ملزمة بعدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من حيث الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستثمار، والتي تنص عليها

---

**[٩٣]أحمد الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص٧٦٦.**

**[٩٤]المادة (١) من القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**[٩٥]المادة الثامنة من القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.**

التشـريعات الحالية للدولة والاتفاقيات الدولية التي انضـمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة. هذه المساواة، على الرغم من أنها تمثل ميزة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أيضًا إجراء حافز مهم لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنها ضـمان مهم لعدم معاملة المسـتثمرين الأجانب بشـكل مختلف عن معاملة المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب الآخرين.

**ثانياً: حرية تحويل الأموال:**

منح المرسوم الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ لشركات الاستثمار الأجنبي حرية تحويل حصيلة المشـاريع الاسـتثمارية خارج الدولة، وهو ما يمثل ميزة مهمة وضـمانة ضـرورية : لأنها توفر الحماية للمستثمرين الأجانب، فالمصادرة ليست عائد تحويل مجانياً ولكن المشروع الاستثماري محدود، وهذه الميزة تمتد لتشـمل جميع العاملين بشـركات الاسـتثمار الأجنبية لأن لهم الحق في تحويل أجورهم ومكافآتهم ورسـوم العضـوية إلى خارج الإمارات مع الأخذ في الاعتبار مراعاة أحكام المرسوم والإجراءات والضوابط التي تفرضـها القوانين والتشـريعات المعمول بها في البلاد في هذا الشأن.

**ثالثاً: سرية المعلومات:**

تتمتع شركات الاستثمار الأجنبية بمقتضى هذا القانون ضمان سرية معلوماتها الفنية والاقتصادية والمالية، وكذلك سرية الخطط الاستثمارية المقدمة إلى السلطة المختصة ، أو سلطة الترخيص وفقاً لأحكام هذا المرسـوم وبما لا يتعارض مع التشـريعات في الدولة. الدولة والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فعالة[٩٦].

---

**[٩٦] أحمد الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص٧٧٠.**

يهدف المشرع الإماراتي إلى ضمان سرية المعلومات والبيانات الخاصة بشركات الاستثمار الأجنبية من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب، بدلاً من إضعاف المركز التنافسي للمشروع عن طريق تسريب معلومات مالية ، أو اقتصادية ، أو فنية عن المشروع في سوق تنافسي محلي سواء كان أو دولي.

**رابعاً: حرية التوسع في المشروع وتعديل عقد التأسيس:**

يسمح المرسوم الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ لشركات الاستثمار الأجنبي بالدخول في شريك ، أو بعض المستثمرين الجدد ، أو الملاك المشتركين لشركات الاستثمار الأجنبية، بعد الحصول على موافقة خطية من سلطة الترخيص والسلطة المختصة ووحدة الاستثمار، بحسب كل منهم. يمكن أيضًا الاستحواذ على الشركة أو دمجها في النظام الأساسي للشركة، أو التغييرات في الشكل القانوني لشركة ذات استثمار أجنبي.[٩٧]

وهنا يجب أن الإشادة بمسلك المشروع الإماراتي في هذا الصدد؛ لأنه أتاح للمستثمر الأجنبي حرية تصرف مشروعة جزئيا أو كليا، وكذلك تغيير الشكل القانوني للشركة، والاندماج مع شركة أخرى، أو الاستحواذ على شركات أخرى، وكلها أمور محفزة تعطي المستثمر مزيدا من الثقة والطمأنينة، وتمكنه من التعامل بمرونة مع الأوضاع الاقتصادية والمالية سواء بالنسبة لمشروعة، أو بالنسبة للبلد المضيف لاستثماره ومن ثم لا يكون حبيسا في استثماره. [٩٨]

---

[٩٧] **المادة (٢/٨) من القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.**

[٩٨] **حمدي مصطفى، تعويض المشروع الاستثماري الأجنبي المتضرر كأحد الضمانات القانونية في قوانين الاستثمار العربية واتفاقية الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية لسنة ١٩٨١م، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات، ٢٠١١، ص٨٠٣.**

**خامساً: تيسيرات بشأن تسوية المنازعات:**

ومن هذه التيسيرات ما تضمنه المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨ م من جواز تسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشا عن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر بكافة الوسائل البديلة لفض المنازعات، مثل التحكيم، والتسوية الودية، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في التقاضي .

ومن هذه التيسيرات أيضا النص في هذا المرسوم بقانون على إعطاء صفة الاستعجال لقضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عند نظرها أمام المحاكم المختصة في الدولة.[٩٩]

ونلاحظ أن المسلك الذي سلكه المشرع الإماراتي- فيما يتعلق بالوسائل البديلة في تسوية المنازعات التي تنشا عن مشروع الاستثمار الأجنبي- هو المسلك الأكثر ملائمة، مما يجعله حافزا مهما من حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، يضاف إلى ذلك أن المشرع الإماراتيأعطى للقضايا التي تنشأ عن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر صفة الاستعجال عند نظرها أمام المحاكم المختصة في الدولة، وهي ميزة أخرى تضاف لمزايا العديدة التي تضمنها المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨م.

ومع ذلك يؤخذ على المشرع الإماراتي أنه أغفل في هذا المرسوم بقانون النص على بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية، وقد تكون حجته بالنسبة للأولى عدم وجود ضرائب اتحادية على الدخل أو رأس المال حتى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون، إلا أن هذا الوضع قد

---

[٩٩] **المادة (٨/٥) من القانون الاتحادي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يسبب شيئا من القلق لدى المستثمر الأجنبي المحتمل عن اتخاذ قرارالاستثمار في دولة الإمارات.[١٠٠]

لذا يجدر بالمشرع الإماراتي النص على أن مشاريع الاستثمار الأجنبي يجب أن تُعفى – على سبيل المثال، في غضون عشر سنوات من تاريخ التشغيل – من أي ضرائب مستقبلية تُفرض على الدخل القانوني أو المباشر للأجانب رأس المال أو مقدار دخلهم. بالنسبة للإعفاءات الجمركية، إذ قام التشريع الاتحادي بإعفاء كل أو بعض السلع المستوردة المطلوبة لأغراض الاستثمار المباشر من الرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى، فقد تنتهي صلاحية النص، لكنه لا يؤثر على المرسوم الاتحادي رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن الدول الأعضاء النظام الجمركي الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي.

كما تشجع دولة الإمارات الاستثمار من خلال ميزة الاقتصاد المفتوح والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالاستثمار حيث تشجع دولة الإمارات نمو القطاع الخاص والمنافسة، وتطبق تشريعات وقوانين تحظر الاحتكار .

وتتمتع دولة الإمارات بعلاقات قوية مع المنظمات التجارية الرئيسية على المستوى الإقليمي والدولي، كما لدولة الإمارات عضوية في المنظمات الدولية، حيث إنهاعضو في منظمة التجارة العالمية منذ ١٩٩٦، وعضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي تشترك بعضويتها كافة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أبرمت اتفاقيات للتجارة الحرة مع سنغافورة ومناطق التجارة الحرة الأوروبية، كما تتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي لإبرام اتفاقيات

---

**(١٠٠) أحمد الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص٧٧٠.**

التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي واليابان والصـــين والهند وباكســـتان وتركيا واســـتراليا وكوريا الجنوبية وكتلة ميركوسور التي تضم كلاً من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي.[١٠١]

ومن هنا يلاحظ الدور التشريعي الذي تقوم به دولة الإمارات من أجل خلق بيئة استثمارية تنافسية عالمية تقوم على :

جذب الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تقنين مجموعة من وسائل تسيير الاستثمار وخلق بيئة استثمارية آمنة لا تفرق بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي من حيث القوانين والتشريعات القانونية والنظم التي تنظم العمل الاستثماري.

كما عقدت العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين التجاريين .

كما قامت دولة الإمارات بإصـدار وتحديث حزمة من القوانين أهمها قوانين الشـركات والوكالات التجارية، والعمل، والمصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والقوانين المنظمة لسوق العمل وقوانين الاستثمار التي تتيح مجموعة من الحوافز والتسهيلات الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

---

[١٠١] **البوابة الرسمية لحكومة الاتحاد، الإمارات: وجهة الاستثمار المثلى، نشر: ٢٠٢١/١٠، الإطلاع بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٥، رابط:** https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/the-uae-an-ideal-investment-destination

## المبحث الثالث

## أثر الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد الإماراتي

سعت دولة الإمارات لعوامل جذب استثمارية متعددة وخلق بيئة ومناخ استثماري على مستوى عالٍ من الدقة والتنظيم والمزايا العالمية؛ الأمر الذي أهل دولة الإمارات العربية لتكون أحد أهم الوجهات العالمية المحققة للاستثمار الأجنبي بشتى أنواعه ومجالاته، فقامت باستكمال وصيانة وتحديث مرافق البنية الأساسية، المادية والاجتماعية، وشجعت القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وعقدت العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين التجاريين، وسنت القوانين، لتكون أحد أهم محطات الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي والشرق الأوسط.

ومن هنا كان لزاماً التعرض لأثر تلك الاستثمارات الأجنبية على مستوى الاقتصاد الإماراتي، وذلك من خلال التعرف على الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي، والتعرف على الآثار غير المباشرة للاقتصاد الأجنبي على الاستثمارات المحلية، وهو ما نوضحه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي.

المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للاقتصاد الأجنبي على الاستثمارات المحلية.

## المطلب الأول

## الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الإماراتي

شـــهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصـــادية واجتماعية متســـارعة منذ منتصـــف السبعينيات أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية، وبالتالي زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أنحاء الدولة.

وقد حققت جميع القطاعات الاقتصـــادية، الإنتاجية والخدمية، معدلات نمو عالية نســـبياً لتسهم مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية، كما شهدت مختلف الإمارات بشكل عام معدلات نمو عالية أيضـــاً على الرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو من إمارة لأخرى نتيجة لاختلاف مواردها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. (١٠٢)

وقد اتخذت الدولة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اتبعت لتحقيق تلك الإنجازات الاقتصـادية، وكان من أهم تلك السـياسـات الاسـتثمارية تمشـياً مع السـياسـة الاقتصـادية العامة الهادفة لتنويع مصـادر الدخل وقاعدة الإنتاج، تتبنى الدولة سـياسـة اسـتثمارية تشـجع اسـتثمارات القطاع الخاص وتعزز مبادراته الإنمائية، وتشـــجع كذلك الاســـتثمار الأجنبي من خلال تقديم التســـهيلات الاســـتثمارية والحوافز والإعفاءات المختلفة للمســـتثمرين، ومثال على ذلك إنشـــاء المناطق الصـــناعية والمناطق الحرة في مختلف الإمارات وما تقدمه من مزايا للمســـتثمرين فيها، ولكن تجدر الإشـارة في هذا المجال إلى أنه لا توجد اسـتراتيجية اسـتثمارية واضـحة المعالم فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية. (١٠٣)

---

**(١٠٢) احمد الدلجاوي، حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد٢، ديسمبر ٢٠١٩، ص٧٦٦.**

**(١٠٣) حمدي مصطفى، تعويض المشروع الاستثماري الأجنبي المتضرر كأحد الضمانات القانونية في قوانين الاستثمار العربية واتفاقية الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة واتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية**

ويرجع اهتمام دولة الإمارات بالاســتثمار لما له من دور متوقع وأثر في نموالاقتصــاد الإماراتي، ويمكن تلخيص الأهداف والأدوار المتوقعة للاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات فيما يلي:[١٠٤]

- نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الدولة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية.
- التركيز على الصـــناعات كثيفة رأس المال والمشـــروعات المعتمد على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي.
- بناء مجتمع قائم على المعرفة المعاصرة مع الحفاظ على المكتسبات الوطنية.
- التركيز على تطوير قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات والصحة.
- التوجه نحو المشاريع الصناعية الضخمة.

هذا وإن الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد، يتمثل في تحقيق ما يلي:

١- فتتوقع الدولة الاســـتفادة مما تمتلكه الشـــركات الأجنبية من تكنولوجيا معرفية وفنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية والســـاعية إلى الاســـتثمار والتي من الممكن أن تكون متوافرةً فيها الأموال اللازمة لإقامة المشـــروعات ، إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، [١٠٥]

ويمكن إيراد الدور المتوقع للاستثمارات الأجنبية على دولة الإمارات واقتصادها، حيث تســـهم الاســـتثمارات الأجنبية في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل

---

**لسنة ١٩٨١م، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الإمارات، ٢٠١١، ص٨٠٦.**

**[١٠٤] الامارات العربية المتحدة، إمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط والاقتصاد، قطاع التخطيط والإحصاء، إدارة الدراسات، الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي دراسة تحليلية، ٢٠٠٨، ص٢٢.**

**[١٠٥] محمد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ٢٠٠٢، ص٤.**

بفروع الشركات الأجنبية المستثمرة وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.[١٠٦]

وجدير بالذكر أنه في بعض الأحيان والحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى دور ملحوظ في اكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

٢- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية ومراكز البحث والتطوير المحلية حتى تتمكن هذه المراكز من الحصول على أحدث التقنيات وأساليب البحث للشركات العالمية.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن فروع الشركات العالمية لا تدعم أنشطة البحث والتطوير في الدول النامية، بل تركز هذه الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات في الدول المتقدمة، بحجة صعوبة تنسيق البحث والتطوير. إذا كانت التنمية مشتتة، بالإضافة إلى نقص القدرات والمهارات المهنية في الدول النامية، فإن الفروع التي تقوم بهذه الأنشطة ستؤدي إلى اللامركزية في المعامل والمختبرات البحثية، مما يؤدي إلى ظهور هذه الأنشطة.

---

[١٠٦] **مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي، اعداد المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٠٠٤، ص٢-٣.**

٣- يمكن لفروع الشركات متعددة الجنسيات توفير الاحتياجات والمعدات والمساعدة الفنية للشركات المحلية في السوق المحلية بشروط ميسرة، مما يمنح الشركات المحلية الفرصة لإنتاج السلع وفقًا للمعايير الدولية وبالتالي لديها القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.[١٠٧]

يمكن أن نرى من هذا أن مثل هذه الآلات والمعدات وطرق الإنتاج كثيفة رأس المال، والتي قد لا تتناسب مع الظروف في معظم البلدان النامية حيث إن العمالة غير الماهرة وفيرة نسبيًا، ولا يمكن تكييف هذه التقنيات مع الاحتياجات الاقتصادية. تطوير. مع استثناءات قليلة، الظروف الاجتماعية للبلدان النامية.

٤- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلى وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.[١٠٨]

---

**[١٠٧] إلياس نجمة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الإدارة جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، عدد١٠٩، مجلد٣٤، ٢٠١٢، ص١٦٤-١٨٦.**

**[١٠٨] معاوية حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج، مجلة جماعة الملك عبد العزيز، مجلد ٢٨، عدد٢، ٢٠١٤، ص١١٢.**

٥- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في نقل المعلومات الفنية لمستهلكي تلك المنتجات وخاصة عندما يكون من الضروري تقديم معلومات واستخدام تلك المنتجات الى مشتريها من المنتجين أو المستهلكين . [١٠٩]

ومع ذلك قد يعد إسهام منتجات الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة الي السوق المحلي محدودا بسبب اتجاه تلك المنتجات نحو إشباع حاجات الصفوة القلية ذات الدخل المرتفع في البلاد النامية .

٦- إضافة الاستثمار الأجنبي إلى تراكم اقتصادات الدول النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية عن طريق تجديد تلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها، ومن الممكن أن تسهم هذه الاستثمارات في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية إذا كانت تتجه نحو الصناعة حيث المشاريع اللازمة للبنية التحتية الاقتصادية الحديثة.

ومع ذلك، لا تستطيع الشركات غير الوطنية توجيه استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بطريقة تساعد على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية باستخدام التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى ظهور اقتصاد مزدوج في تلك البلدان حيث تتكون اقتصادات البلدان النامية من اثنين :

أحدها متقدم تقنياً نسبياً، ممثلاً بشركات أجنبية

وأخرى متخلفة تقنياً وتحتوي على شركات محلية، ويمكن توجيه استثمارات هذه الشركات نحو صناعة التعدين من أجل استخدام الموارد الطبيعية للدول النامية دون إنتاج هذه

---

[١٠٩] **حسين السراج، سياسات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، ديسمبر ٢٠٠٥، ص١٩.**

الموارد. في هذه الدول، وبالتالي مساهمة محدودة في تطوير قطاع التصنيع، كما قد لا تتوافق، وبعض هذه الشركات تلبي متطلبات السلامة البيئية.[١١٠]

٧- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة .

قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية).

هذا بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية ، وكذا سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فان تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

---

[١١٠] **إلياس نجمة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الإدارة جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، عدد١٠٩، مجلد٣٤، ٢٠١٢، ص١٦٤-١٨٦.**

## المطلب الثاني

## الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي على الاستثمارات المحلية

يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة مباشرة من خلال الإسهام في تكوين رأس المال الثابت الكلي

وبطريقة غير مباشرة من خلال قنوات تشكل مؤثرات خارجية متعلقة بالاستثمار الأجنبي.

فالتأثير المباشر على النمو لا يفاضل الاستثمار الأجنبي على الأنواع الأخرى من الاستثمار ولا يبرر لنفسه الحوافز المكلفة لجذبه دون أن يوفر الحوافز المماثلة لمحافظ الاستثمار الأجنبية والاستثمار المحلي. (١١١)

هذا ويؤثر الاستثمار الأجنبي بشكل غير مباشر على الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي الوطني من خلال ما يلي:

**أولاً: حشد الاستثمارات الأجنبية:**

تخلق الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات وتحفز احتياجات تمويل إضافية مطلوبة في أسواق رأس المال المحلية لتكملة الاستثمار الأجنبي الأولي.

قد تكون إمكانية حافظة تمويل محلية إضافية عوامل خارجية إيجابية تؤدي إلى تعبئة داخلية للاستثمارات، ولكن قد يكون لها تأثير مالي سلبي على التعبئة الخارجية للاستثمار المحلي عندما يكون التمويل المحلي شحيحًا.

---

(١١١) **علي نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص١٣٢.**

وفي نفس السياق، عندما يجلب الاستثمار الأجنبي منتجات موجودة بالفعل في السوق المحلية إلى البلد المضيف، فإنه يتنافس مع الصناعة المحلية، مما قد يؤدي إلى تعبئة خارجية للطلب على الاستثمار المحلي.

على الرغم من قضايا الكفاءة والمنافسة، فإن النظر في هذه القضايا بشكل فردي سيكون له تأثير سلبي على التكوين العام لرأس المال الثابت. إذا جلب هذا الاستثمار منتجات جديدة إلى البلد المضيف وخلق طلبًا جديدًا على المنتجات الوسيطة المنتجة محليًا والتي لم تكن موجودة من قبل، فقد يكون وضع التعبئة الداخلية للاستثمار الأجنبي عكس ذلك تمامًا.

أخيرًا في حالة نقص العمالة الماهرة في البلد المضيف، قد ينقل الاستثمار الأجنبي أيضًا العمالة الماهرة من الصناعة المحلية، مما سيكون له تأثير جذب سلبي على الأنشطة الاقتصادية المحلية وبالتالي سيكون له تأثير سلبي إضافي على التعبئة الخارجية. الاستثمار المحلي.[١١٢]

**ثانياً: الترابط:**

قد يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في نقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان المضيفة، وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

يأتي هذا التواصل الإيجابي بشكل أساسي من تفاعل الشركات متعددة الجنسيات مع الموردين والعملاء المحليين، فضلاً عن تقليد التكنولوجيا والمعرفة من قبل المنتجين المحليين الذين يتنافسون مع هذه الشركات.[١١٣]

---

**[١١٢] معاوية حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج، مجلة جماعة الملك عبد العزيز، مجلد ٢٨، عدد٢، ٢٠١٤، ص١١٢.**

**[١١٣] علي عبدالقادر علي، محددات الاستثمارالأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المجلد ٣، العدد ٣٤،المعهدالعربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٤م، ص٣٦.**

ونظرًا لأن الشركات متعددة الجنسيات مهتمة بحماية مزاياها التنافسية بين المؤسسات في نفس الصناعة، ولكنها تهتم أيضًا بتحسين كفاءة وجودة المنتج للموردين الذين تتعامل معهم، فمن المتوقع أن تعمل طرق الترابط من خلال الروابط الخلفية، خاصة على عكس التحول التكنولوجي الأفقي أو حتى رابط الواجهة الأمامية.

**ثالثاً: رأس المال البشري:**

الاستثمار الأجنبي من خلال التدريب ونقل المهارات والمعرفة الإدارية والخبرة له تأثير إيجابي على تنمية رأس المال البشري مع عمال الموردين والموظفين المحليين. لذلك، يعتمد التأثير الإجمالي للاستثمار الأجنبي على البلد المضيف على الأهمية الكمية النسبية لإمكانيات هذه الأساليب.[١١٤]

ومن أجل أن تعمل أدوات الارتباط الإيجابي ورأس المال البشري، يعتبر مستوى معين من القدرة الاستيعابية في البلد المضيف من حيث مستوى التكنولوجيا، ومستوى تعليم العمل، ومستوى البنية التحتية، والتنمية المؤسسية والمالية أمرًا مهمًا الآن.

على سبيل المثال : سيؤدي الافتقار إلى المؤسسات المالية المتقدمة إلى حرمان الشركات المحلية والأجنبية من الوصول إلى الموارد المالية للارتقاء بالمستوى التكنولوجي المطلوب الذي تحفزه أدوات الارتباط. على العكس من ذلك، سيسمح سوق العملات الذي يعمل بشكل جيد بنشر التكنولوجيا بكفاءة، وبالتالي تحسين الاستثمار.

---

[١١٤] **عزيزة بن سمينة، وآخرون، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة على دولة الجزائر، مركز البحث العلمي وتطوير الموارد البشرية، جامعة رماح، الأردن، ٢٠١٥، ص٩٨.**

بالإضـافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التعليم الكافي للقوى العاملة المحلية قد يحجب النقل السـهل للمهارات التي تحفزها أدوات رأس المال البشــري من الشــركات متعددة الجنســيات إلى العمالة المحلية.

لذلك، في حالة عدم وجود مستوى كافٍ من القدرة الاستيعابية، إذا كان لهذه الأدوات تأثير سلبي، فقد يكون للاستثمار الأجنبي تأثير سلبي على نمو البلد المضيف.

أما إذا كان مستوى القدرة الاستيعابية كافياً للاستثمار الأجنبي للحصـول على عوائد إيجابية من خلال أدوات الربط والمهارة، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير إيجابي للاســـتثمار الأجنبي على النمو والاستثمار المحلي.

وفي التحليل النهائي، لا يمكن تحديد فوائد جذب الاســـتثمار الأجنبي في دول مثل الإمارات نظريًا، بالطبع، لا يزال السؤال تجريبيًا.

فتحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصــادية كبيرة كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمحصـــلة للمكاســـب العديدة التي تحصـــل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصـص الإنتاجي الذي يسـتند إلى المزايا النسـبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل ، وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافســـية لمنتجات هذه الدول ، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسـين شـروط التبادل التجاري ، وتيسـير انتقال السـلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية . [١١٥]

---

[١١٥] **إلياس نجمة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الإدارة جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، عدد١٠٩، مجلد٣٤، ٢٠١٢، ص١٦٤-١٨٦.**

ومن المعترف به أن وجود سوق متكامل واعتماد سياسات الانفتاح وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة هي أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي. تشجع الاتفاقيات التجارية تدفقات الاستثمار، سواء كانت بين الدول الأعضاء أو خارج الاتفاقية. تمامًا مثل الاتحاد الجمركي، هناك سوق واحدة داخل جدار التعريفة الجمركية. فإذا كانت التعريفة الخارجية الموحدة أعلى من التعريفة السابقة، فعندئذ يمكن للخارج الموحد زيادة الحافز للمستثمرين الأجانب لدخول ما يسمى قفزة التعريفة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تقليل تشوهات الإنتاج داخل بلدان الاتفاقية أيضًا إلى زيادة المبلغ الإجمالي للاستثمار المقدم من قبل مستثمري الدول الأعضاء. كما يمكن أن تؤدي الزيادة في حجم السوق إلى زيادة حجم الاستثمار، سواء كان ذلك من المستثمرين الداخليين أو المستثمرين الخارجيين، وهذا التأثير مهم بشكل خاص للاستثمارات واسعة النطاق.

وقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أن من أهم شروط تحقيق التكامل تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، وحرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها، وبناء المؤسسات المحلية القادرة على ذلك.

هذا وعلى النقيض توجه الكثير من الانتقادات للاستثمار الأجنبي لما له من تأثير سلبي على الاستثمارات المحلية، فقد يؤدي إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدولة بدلاً من تشجيعه على مزيد من الاستثمارات، وتحدث مزاحمة الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي من السوق المحلي ، أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية، بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية والتي يمكن قبولها.[١١٦]

---

**[١١٦] معاوية حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج، مجلة جماعة الملك عبد العزيز، مجلد ٢٨، عدد٢، ٢٠١٤، ص١٤٣.**

ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافس الأجنبي، وهذه الحالة محل جدال بين قبولها أو رفضـــها؛ إذ أن خروج الشـــركات والمســـتثمرين المحليين من المنافسـة غير القادرة على مواجهتها يكون في صـالح الدولة على المدي الطويل. إذ إن أن ذلك قد يشـجع الشـركات الضـعيفة على تحسـين أو ضـاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى، ويؤدي ذلك على مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

ومن هنا يتضـــح الدور الذي يقوم به الاســـتثمار الأجنبي والمؤثر على الاســـتثمار المحلي حيث يمثل حلقة دفع للتنافسـية بين المسـتثمر الأجنبي، وإضـافة سـلع وخدمات جديدة لم تكن موجودة لدى المسـتثمرين المحليين وهو ما يحقق طفرة في الصـناعات والمشـارع المحلية من خلال الربط بين الاســـتثمارات الأجنبية والمحلية من حيث التعاقدات والمعاملات المتبادلة، بالإضـــافة إلى عنصر المورد البشري الذي يتم تنميته ودعمه معرفياً وفنياً مع الأساليب الحديثة كأحد أهم الآثار الإيجابية للتأثير الاستثماري الأجنبي على الاستثمار المحلي.

إلا أن تلك الإيجابيات لا تبرر وجود ســـلبيات من الممكن أن تؤثر على الاســـتثمارات المحلية حيث التنافسـية العالية التي من الممكن أن تؤثر سـلباً على ثبات الاسـتثمارات المحلية وديمومتها وبالتالي التأثير على الاقتصـــاد المحلي؛ لذا يجب وضـــع تقنينات تعمل على تنظيم الدور الاستثماري بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

## الخاتمة

يتضح مما سبق عرضه أن الاستثمار الأجنبي يؤثر بشكل كبير على إنعاش الحياة الاقتصادية وتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي والفكري للدولة المضيفة له، حيث يمكن الدولة من ولوج مسار الحضارة والتقدم؛ لذا صار الاستثمار الأجنبي محل اهتمام كبير لدول العالم على كافة درجاتها خاصة النامية منها، لما تثيره من أوجه التنمية الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق طفرة نوعية في زيادة مواردها واستغلالها في تنفيذ خططها التنموية.

وإيماناً من دولة الإمارات بهذا الدور البالغ الأثر في التطور على المستوى التنموي بكافة أبعاده سعت لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال اطلاق مجموعة من الحوافز والمزايا التي تستقطب من خلالها المستثمرين الأجانب، وساعدها في ذلك كفاءة المناخ الاستثماري المتميز المؤهل لاستقدام المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

هذا ونظرًا لأن أسعار النفط المرتفعة أدت إلى توفير رؤوس أموال كافية في دولة الإمارات، فإنها لم تكن بحاجة عاجلة إلى الاستثمار الأجنبي ، ولكنها بحاجة إلى استثمار أجنبي مع المستثمرين الأجانب كناقل جديد للتكنولوجيا والخبرة الإدارية وخدمات التوزيع ومعلومات السوق الخارجية بالإضافة لكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أركان السياسة الاقتصادية الجديدة التي تعمد إلى التنويع الاقتصادي.

وإذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، سواء كانت دراسات اقتصادية قياسية أو دراسات استقصائية للمستثمرين ، فإن الأدلة التجريبية تظهر أنها بحاجة إلى تحسين البنية التحتية ، وتبسيط القوانين والتشريعات ، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار ، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ، إنشاء منطقة تتمتع فيها الصناعة الحرة بالحرية الاقتصادية وتعزز الأعمال التجارية من أجل جذب المزيد من الشركات والدخول

في تكامل إقليمي أوسع وهو ما استطاعته خالقة بذلك بيئة متكاملة لها الأثر البالغ في استقدام المستثمر الأجنبي.

وتلخيصاً لما سبق يمكن أن نقدم مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وذلك من خلال ما يلي:

**النتائج:**

- سياسة فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية ليست هدفاً في حد ذاته ، وإنما هي وسيلة هامة لتحقيق الأهداف التنموية التي تعجز عنها الموارد المحلية.
- تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الوسائل التحفيزية والجاذبة للاستثمار الأجنبي، يساعد مناخها الاستثماري الجيد على تدفق الاستثمار، والتي من أهمها التشريعات القانونية اللازمة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية.
- حرصت قيادة دولة الإمارات على وضع سياسات متنوعة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية للدولة.
- نظراً لما تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة من حوافز استثمارية فقد احتلت الدولة مرتبة عالمية في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية.
- تعد الاستثمارات الأجنبية أحد أهم سياسات دولة الإمارات لتنويع الاقتصاد، وتعزيز التنافس الاقتصادي، ونقل التقنية.
- تهدف دولة الإمارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقيق التوجيه التصديري وتنمية الصادرات، والاستفادة من البحث التطويري المحلي في تطوير منتجات الاستثمار الأجنبي،

ومشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في البلدان النامية، ونقل التقنية الضرورية والملائمة للقاعدة الإنتاجية، وإيجاد تشابكات مع القطاعات الاقتصادية.

- القانون الاتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، بشأن الاستثمار الأجنبي في الدولة يهدف لتعزيز فرص التنمية الاقتصادية والازدهار في دولة الإمارات، حيث يقدم نفس المميزات للمستثمر الأجنبي التي يقدما للمستثمر المحلي.
- يتوفر لدى دولة الإمارات مجموعة كبيرة من المقومات التي تخلق مناخ استثمار أجنبي ملائم يعمل على تعزيزه وجذبه.

**التوصيات:**

- ضرورة أن تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بصياغة استراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي من حيث النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية لتدفق الاستثمار الأجنبي، مع مراعاة أن تتصف سياسات الدولة نحو جذب الاستثمار الأجنبي بشكل مرن طبقاً للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.
- نوصي المشرع الاتحادي بتقنين بعض الإعفاءات الضريبية حال فرض ضرائب مباشرة في الدولة، بالإضافة لبعض الإعفاءات الجمركية التي تساهم في زيادة حركة الإيراد والتصدير.
- كما نوصي المشرع الاتحادي بإدراج النصوص القانونية التي تكفل للشركات المستثمرة استبعاد بعض القوانين التشريعية وما يندرج عنها من تعديلات المؤدية لنقص الحوافز والضمانات التي منحتها الدولة لها، وذلك بحيث لا يسري على الشكرة غلا أحكام القانون الناشئ في ظله.

- هناك حاجة ماســـة لوجود أبحاث تحليلية للوصـــول إلى تحديد المحددات الرئيســـية لتدفق الاســـتثمارات الأجنبية لدولة الإمارات، فعلى الرغم من قوة الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة وتدفقها بشكل عام على دولة الإمارات إلا ان هناك ندرة للبيانات المتعلقة بها.
- ضـرورة تقديم دراسـات متخصـصـة تعمل على تقييم الاسـتفادة من الاسـتثمارات الأجنبية في دولة الإمارات من خلال تأثيراتها على بعض المؤشرات الاقتصـادية الهامة كتنويع الصـادرات ونقل التقنية ونمو الناتج المحلي وغيرها.
- ضرورة وضع خارطة استثمارية متكاملة تسهم في تشكيل قاعدة قوية للمعلومات التي يستفيد المستثمر منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات، الأمر الذي يساهم في التوطين السليم للمشاريع الاستثمارية في الدولة.

## المراجع والمصادر:

### أولاً: الكتب:


١. ابن منظور، لسان العرب، تنقيح يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، ١٩٥٥م.

٢. الإمارات العربية المتحدة، إمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط والاقتصاد، قطاع التخطيط والإحصاء، إدارة الدراسات، الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي دراسة تحليلية، ٢٠٠٨.

٣. بعداش عبدالكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٥، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.

٤. تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، قطاع شئون السياسات، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢.

٥. تقرير عام عن التنمية، من الصحوة السياسية على الصحوة الاقتصادية في العالم العربي: الطريق الى التكامل الاقتصادي، البنك الدولي، بدون سنة نشر.

٦. حاتم عبد الجليل، تجارب دول عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة، ٢٠٠٦.

٧. دريد ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر،عمان، ٢٠١٦.

٨. الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢.

٩. شقيري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠١٢.

١٠. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٣.

١١. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣.

١٢. علي نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٥.

١٣. محمد إسماعيل، وجمال حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٧.

١٤. محمد القتيبي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات دول الخليج، العضاض للنشر، بغداد، ٢٠١٠.

١٥. محمد بن ناصر، درجة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشر هيرفندال – هيرشمان، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة٢– مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، عدد١٨، ٢٠١٨.

١٦. محمد صالح، مبادئ وأساسيات الاستثمار،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٧. محمد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ٢٠٠٢.

## ثانياً: الأبحاث والمقالات:


١٨. أحمد الدلجاوي، حوافز وضـمانات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مجلد ١٦، عدد ٢، ديسمبر ٢٠١٩.

١٩. إلياس نجمة، أثر الاسـتثمار الأجنبي المباشـر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسـة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية الإدارة جامعة الموصـل، مجلة تنمية الرافدين، عدد١٠٩، مجلد٣٤، ٢٠١٢.

٢٠. أميرة حسـب الله، محددات الاسـتثمار الأجنبي المباشـر وغير المباشـر في البيئة الاقتصـادية العربية دراسـة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصـر)، رسـالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢١. جبار بوكثير، قراءة لاسـتراتيجية التنويع الاقتصـادي بدولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات رائدة وآفاق مسـتقبلية واعدة، مجلة الدراسـات المالية والمحاسـبية الإدارية، جامعة العربي أم البواقي، عدد٧، ٢٠١٧.

٢٢. حسـام داوود، آثار الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة على قطاع الصـناعة التحويلية الأردني (١٩٩٥-٢٠٠٦)، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠.

٢٣. خالد عمر خالد،أثر التخطيط الاسـتراتيجي في إدارة الاسـتثمارات الأجنبية: دراسـة تطبيقية على عينة من شـركات الاسـتثمارالأجنبي بالسـودان، رسـالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، ٢٠١٨.

٢٤. سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، عدد٣٦، ٢٠١٧.

٢٥. عادل الوزني، دور الغرف الصـــناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جامعة حمد خيضر بسكرة، العدد ٥، الجزائر، ٢٠٠٩.

٢٦. عباس الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي – دراسة للجاب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، ع١٧، ٢٠١٦.

٢٧. عبد الجبار العزعزي، أثر التنمية المستدامة للموارد المائية في اقتصاديات الإمارات العربية المتحدة: دراسة تأصيلية، رسالة دكتوراة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، ٢٠١٧.

٢٨. عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصـادية للاسـتثمار الأجنبي المباشـر من وجهة نظر البلدان المضـيفة له، مجلة الإصـلاحات الاقتصـادية والاندماج في الاقتصـاد العالمي، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٧.

٢٩. عبد الله بلوناس، العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، عمان، ٢٠١٥.

٣٠. عبد الله غانم، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مجلد ٢٨، عدد٣، حلوان، ٢٠١٤.

٣١. عزيزة بن سمينة، وآخرون، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة على دولة الجزائر، مركز البحث العلمي وتطوير الموارد البشرية، جامعة رماح، الأردن، ٢٠١٥.

٣٢. علي النعيمي، أثر الاستقرار السياسي على التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من –١٩٨٧–٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، ٢٠١٦.

٣٣. علي عبدالقادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المجلد ٣، العدد ٣٤، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٤م.

٣٤. عيســـى الوزني، دور الغرف الصـــناعية والزراعية العربية في جذب الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ٢٠٠٩.

٣٥. فايدي كمال، وآخرون، مناخ الاســـتثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، عدد٤، ديسمبر ٢٠١٥.

٣٦. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامي دراسة مقارنة بين الصين– وتركيا– ومصر– والجزائر، رسالة علمية، جامعة الجزائر، ٢٠١٣.

٣٧. كمال عيسى النعيم، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السودان بالتطبيق على شركة سكر كنانة (١٩٧٥–١٩٩٨م)، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، ٢٠٠٣.

٣٨. مصطفى أبادي، محسن عبود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة بابل، المجلد ٢٦، عدد ٢، ٢٠١٨.

٣٩. معاوية حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج، مجلة جماعة الملك عبد العزيز، مجلد ٢٨، عدد٢، ٢٠١٤.

## ثالثاً: المنشورات والدوريات:

٤٠. إبراهيم ســـلمة، الاســـتثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية الســـعودية، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض، ٢٠٠٩.

٤١. تقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٨، وزارة الاقتصاد، قطاع شئون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات، ٢٠١٨.

٤٢. التقرير الاقتصـــادي لإمارة دبي ٢٠١٩، دبي والاقتصـــاد العالمي في ٢٠١٨-٢٠١٩، دبي، ٢٠٢٠.

٤٣. حســان خضــر، خصــخصــة البنية التحتية جســر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٣.

٤٤. دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصـــاء، مســـح الاســـتثمار الأجنبي لعام ٢٠١٥.

٤٥. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي للعام ٢٠١٣.

## رابعاً: المراجع الأجنبية:

46. Addison. T. and Heshmati.(2003).The new global determinants of FDI flows to developing countries. UNU-Wider Research paper.

47. Benassy-Quere. A. Coupet and Mayer. T.(2007).Institutional Determinants of Foreign Direct Investment. World Economy.

48. Danielson, Albert, 1. the Evolution of opec. University of, Georgia, HBJ.1987.

49. KumareshMisra, Foreign Direct Investment on Industrial Development in Developing Countries, Industrial Cooperation in the Arabian Gulf, Vol. 22, No. 86, 2001.

50. Ministry of Industry, SMEs and Investment Promotion, General Intelligence Directorate, economic studies and foresight, foreign direct investments in the world, document no.15,Algeria, August 2010.

51. Miyamoto. K.(2003). Human capital formation and Foreign Direct Investment in developing countries. OECD working paper.

52. Naude. W. A. and Krugell. W. F.(2007). Investigating geography and institutions as determinants of Foreign Direct Investment in Africa using panel Data, Applied economic.

53. UNCTAD ،World Investment Report. Placeholder 1, 2006.

54. Wei. S.(2000a), How taxing is corruption on international investors. Review of economics and statistics.

55. Wei. S.(2000b). Local Corruption and global capital flows. Economic Aetivity.

## خامساً: الروابط الإلكترونية:

٥٦. الاقتصـاد بين الماضـي والحاضـر، الموقع الرسـمي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ديسـمبر ٢٠٢٠، تـاريخ إطلاع: ٢٠٢١/٩/٢١، رابط: https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-present

٥٧. البوابة الرسمية لحكومة الاتحاد، الإمارات: وجهة الاستثمار المثلى، نشر: ٢٠٢١/١٠، الإطلاع بتاريخ: ٢٠٢١/١٠/٥، رابط: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/the-uae-an-ideal-investment-destination

٥٨. جريدة الرؤية، اقتصاد الإمارات الأكثر تنوعاً في المنطقة، نشر: ١٥/سبتمبر/٢٠٢١، رابط: https://n9.cl/8xtuj

٥٩. الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات، تاريخ دولة الإمارات، تاريخ نشر: يونيو ٢٠٢٠، اطلاع: سبتمبر ٢٠٢١، رابط: https://u.ae/ar-ae/more/history-of-the-uae

٦٠. وزارة المالية، الإمارات والتنافسية العالمية، ٢٠١٦، إطلاع: ٢٠٢١/٩/٢٠، رابط: https://fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Reports/Attachments/20/10%20Anniversary%20Booklet.pdf.